الأزمة المالية العالمية الحالية .. تأريخ ومؤشرات

د. فلاح حسن ثويني*

تمهيد :

بقدر ماتحمله الأزمة المالية العالمية من تأثيرات على مختلف القطاعات الاقتصادية (الحقيقية والمالية)، فإنها وبقدر اكبر، تثير الغموض وعدم الوضوح في الإقناع بآليات تداعياتها الزمانية والمكانية التي يصعب على المحلل أو المقيم إيجاد تفسيرات منطقية تستند الى حقائق لاتقبل الدحض لأن هناك الكثير من التناقضات ، ومن ثم فان مايدور من تحليل للازمة بالنسبة للأطراف او الجهات (المتلقية اوالمتاثرة او المتضررة) من الأزمة لايعدو ان يكون إلا رد فعلٍ غير مؤثر، لفعل هو الذي يدير (صانع) الأزمة ومتحكم بـ (قُو واوهن) خيوطها ، بما يمتلكه من إمكانات يبدو إن أوآن (نضوبها واضمحلالها) لم يحن بعد . ومن اجل إعطاء تصور لما حدث ويحدث ، كانت فكرة استعراض التداعيات للازمة المالية من حيث (أسبابها وتأثيراتها ومظاهرها ومعالجاتها) ، معتمدين في ذلك على اغلب مانشر من دراسات وتقارير في الوسائل المسموعة والمقروءة والمشاهدة والتي لا يتسع المجال لذكرها وفي تواريخ نشرها ، ومن دون التدخل فيما تم عرضه ونشره (لاعجزا عن إبداء رأي بل لان الرأي قد يكون في غير محله) ولأن النتائج والاثارالحقيقية للازمة لم تكتمل تبعاتها بعد.

*- يعود أصل الأزمة الى بداية العقد الأول من الألفية الثالثة ، عندما شجع الازدهار الكبير لسوق العقارات الأميركية ما بين عامي ٢٠٠١- ٢٠٠٦ ، البنوك وشركات الإقراض على اللجوء إلى الإقراض العقاري مرتفع المخاطر، وهو منح المقترضين قروض بدون ضمانات كافية، وبمخاطر كبيرة مقابل سعر فائدة أعلى، والهدف هو تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح لمؤسسات الإقراض ، وتوسعت المؤسسات المالية الكبر في منح القروض للمؤسسات العقارية وشركات المقاولات والتي زادت عن ٧٠٠ مليار دولار ،وقد أد ارتفاع أسعار الفائدة إلى تغيير في طبيعة السوق الأميركية، تمثل في انخفاض أسعار المنازل، وتزايد عدد العاجزين عن سداد قروضهم العقارية في الولايات المتحدة. وظهرت بوادر الأزمة على السطح بشكل جلي مع بداية عام ٢٠٠٧، وذلك مع تزايد حالات التوقف عن الدفع، وزيادة ظاهرة استيلاء المقرضين على العقارات، وكثرة المواجهات بين المقترضين والبنوك ، وبلغ حجم القروض المتعثرة للأفراد نحو ١٠٠ مليار دولار.

---

* عضو هيئة تدريس /الجامعة المستنصرية/كلية الإدارة والاقتصاد

وقد ازداد عدد المنازل المعروضة للبيع بالولايات المتحدة ٧٥% عام ٢٠٠٧، حيث بلغ عددها ٢.٢ مليون، وهو ما يمثل نحو ١% من عدد المساكن بالولايات المتحدة كلها ، وقد ضعفت قدرة

البنوك على تمويل الشركات والأفراد، الأمر الذي أد إلى انخفاض الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي، وهدد بحدوث كساد ، وأد ارتباط عدد كبير من المؤسسات المالية خاصة في أوروبا وآسيا بالسوق المالية الأميركية إلى انتقال أزمة الرهن العقاري من الولايات المتحدة إلى القارة الآسيوية والأوروبية، لتتطور إلى أزمة أكبر باتت تعرف بالأزمة المالية العالمية.

*- ١ / ٢ / ٢٠٠٧ : نصح تقرير أعدته لجنة الحكماء التي تضم عدد من الخبراء فضلا عن رئيس الاحتياطي الفيدرالي الامريكى السابق (ألان جريسبان) و(تشو شياو تشوان) محافظ بنك الشعب الصيني ، نصح صندوق النقد الدولي ببيع ٤٠٠ طن من احتياطاته الذهبية كجزء من إستراتيجية جديدة لوضع الموارد المالية للصندوق على اساس مستديم ، وتجدر الإشارة إلى ان احتياطي الصندوق من الذهب يبلغ ٣٢١٧ طنا، وبيع ٤٠٠ طن منها سيجمع للصندوق ٦,٦ مليار دولار .

*- شباط ٢٠٠٧ : عدم تسديد تسليفات الرهن العقاري (الممنوحة لمدينين لا يتمتعون بقدرة كافية على التسديد) يتكثف في الولايات المتحدة ويسبب أولى عمليات الإفلاس في مؤسسات مصرفية متخصصة.

*- آب ٢٠٠٧ : البورصات تتدهور أمام مخاطر اتساع الأزمة، والبنوك المركزية تتدخل لدعم سوق السيولة.

*- ١٧ / ٨ / ٢٠٠٧ : ضخ الاحتياطي الفدرالي (البنك المركزي الأميركي) ١٧ مليار دولار من الأموال السائلة في الأسواق على دفعتين، ليبلغ حجم الأموال التي ضخها منذ التاسع من آب ٨٨ مليار دولار.

*- ٢٢ / ٨ /٢٠٠٧ : يواجه ما بين مليون وثلاثة ملايين أميركي خطر فقدان مساكنهم بسبب ارتفاع الأقساط الشهرية لقروضهم العقارية التي منحت رغم مخاطر الائتمان وبمعدلات فائدة متغيرة وفق ما ذكره السناتور الديمقراطي (كريستوفر دود)، ورأ دود إثر لقاء مع رئيس البنك الاحتياطي الفدرالي الأميركي(بين برنانكي) ووزير الخزانة (هنري بولسون) أن تغيير معدلات الفائدة لبعض أنواع القروض الممنوحة بين عامي ٢٠٠٤- ٢٠٠٦ يمكن أن يرفع الأقساط الشهرية من ٤٠٠ دولار إلى أكثر من ١٥٠٠ دولار ، وقال دود في مؤتمر صحفي في واشنطن إن الولايات المتحدة تشهد أعلى معدل لمصادرة المنازل منذ ٣٧عاماً، وأدنى مستو لبناء مساكن منذ عشر سنوات .

*- ٢٧ / ٨ / ٢٠٠٧ : تأكيد وزير الخزانة الأميركي السابق (لاري سامرز) على أنه من المبكر جدا الإعلان عن انتهاء الأزمة المالية المتعلقة بالقروض العقارية، مشيرا إلى احتمالات تراجع اقتصادي حاد في الولايات المتحدة، ولم يستبعد سامرز في تصريح لشبكة التلفزيون الأميركية (اي،بي،سي) خطر حدوث انكما سيكون الأعلى منذ المرحلة التي تلت هجمات ١١ أيلول ٢٠٠١ رغم تدخل الاحتياطي الفدرالي الأميركي عدة مرات للتعويض عن ضغط عمليات البيع الكبيرة إثر انهيار سوق الرهن العقاري.

*- ٤ / ٩ / ٢٠٠٧ : ذكرت مجلة (إيكونومست) الاقتصادية المتخصصة أن آثار أزمة القروض التي تخطت تداعياتها إلى خارج الحدود الأميركية على الأسواق والاقتصاد العالمي لم تتضح معالمها بعد، لكن إيكونومست تنبأت بحدوث أحد ثلاثة سيناريوهات لتداعيات الأزمة في المستقبل، فذكرت أن الأول: نسبة احتماله هي الأغلب بـ ٦٠% هو أن تسهم السياسات النقدية للدول في إحداث تأثير بسيط على الاقتصاد العالمي.

والثاني - بحسب المجلة- بنسبة ٣٠% يتمثل في تعرض الولايات المتحدة لكساد مع تداعيات كبيرة مماثلة ستقع في جميع أنحاء العالم، واختتمت المجلة السيناريو الثالث: والأضعف الذي أعطته نسبة ١٠% وهو أن يتبع دخول الولايات المتحدة في كساد وضعا مظلما للاقتصاد العالمي عبر حدوث تداعيات أكثر سوءا.

ويتسق الاحتمالان الثاني والثالث مع توقع وزير الخزانة الأميركي السابق لاري سامرز بحدوث تراجع اقتصادي حاد في الولايات المتحدة، وتأكيده أيضا أنه من المبكر جدا الإعلان عن انتهاء الأزمة المالية المتعلقة بالقروض العقارية.

*- ٦ / ٩ / ٢٠٠٧ : ذكر البنك المركزي الأوروبي إنه ضخ ٤٢.٢ مليار يورو (٥٧.٣ مليار دولار) في أسواق المال الأوروبية لتهدئتها إثر مخاوف من حدوث أزمة سيولة نقدية بسبب تداعيات أزمة قروض الرهن العقاري بالولايات المتحدة.

*- ٨ / ٩ / ٢٠٠٧ : قالت مؤسسة "كنتري وايد"كبر مؤسسات القروض العقارية في الولايات المتحدة إنها تعتزم خفض وظائفها بواقع ١٢ ألف وظيفة أي نحو خُمس العاملين لديها لمواجهة الخسائر الناجمة عن أزمة الرهن العقارية في البلاد.

*- ٨/ ٩ / ٢٠٠٧ : هبط الدولار إلى أدنى مستوياته في ١٥ عاما أمام العملات الرئيسية ، بعد أن ظهر هبوط في عدد الوظائف في الولايات المتحدة الشهر الماضي للمرة الأولى في أربع سنوات، مما زاد المخاوف من ركود اقتصادي بفعل تداعيات أزمة القروض العقارية.

*- ١٥ / ٩ / ٢٠٠٧ : تدافع العديد من عملاء بنك (نورذرن روك) البريطاني للتمويل العقاري لليوم الثاني لسحب أموالهم بعد إعلان حصول المصرف على قرض طارئ من بنك إنجلترا المركزي. وأنه تم سحب نحو ١.٤٥ مليار يورو (ملياري دولار) من إيداعات البنك الذي تتجاوز قيمة أصوله ٢٠٠ مليار دولار ، ويشكل هذا المبلغ نحو ٤% إلى ٥% من مجموع الودائع في البنك العائدة لمليون ونصف المليون زبون .

*- ١٨ / ٩ / ٢٠٠٧ : ألقت أزمة القروض العقارية بظلالها على أسواق المال فانخفض مؤشر (داو جونز) الصناعي ٦٧.٥٥ نقطة أو ٠.٥٠% إلى ١٣٣٧٤.٩٧ نقطة، بينما انخفض مؤشر (ستاندرد أند بورز) ١١ نقطة أو ٠.٧٤% إلى ١٤٧٣.٢٥ نقطة وانخفض مؤشر (ناسداك) ٢٤.٦١ نقطة أو ٠.٩٥% إلى ٢٥٧٧.٥٧ نقطة.

*- ١٨ / ٩ / ٢٠٠٧ : قال كبير المستشارين الاقتصاديين بمؤسسة (إيرنس أند يونغ بيتر سبنسر)، إن من أسوأ السيناريوهات المتوقعة أن تؤدي الأزمة إلى خفض معدل نمو الاقتصاد البريطاني بنسبة ١% في ٢٠٠٨ و٢٠٠٩.

*- ١٨ / ٩ / ٢٠٠٧ : المرة الأولى في ١٥ عاما التي يتدخل فيها بنك إنجلترا المركزي لإنقاذ البنك ، عندما قام المستثمرون الذين ساورهم القلق بسحب ملياري جنيه إسترليني ، عندما أعلن البنك أنه طلب من البنك المركزي أموالا طارئة، وانخفض سهم البنك في السوق أكثر من ٣٥% إلى ٢٨٢.٧٥ بنسا الاثنين بسبب الأزمة.

*- ١٨ / ٩ / ٢٠٠٧ : انعكست ازمة القروض العقارية على اسعار الذهب الذي ارتفع ستة دولارات ليصل إلى ٧١٥.٨٠ دولارا للأوقية في ظل توقعات بخفض سعر الفائدة على الدولار الأميركي هذا الأسبوع لإنعا الاقتصاد الأميركي ، ويبدو أن سعر المعدن الأصفر يتجه إلى مستو ٧٣٠ دولارا للأوقية الذي وصله في أيار في ٢٠٠٦ .

*- ١٨ / ٩ / ٢٠٠٧ : انعكست أزمة القروض العقارية على أسعار النفط ، فقفز سعر النفط الأميركي الخفيف إلى أكثر من ٨٠.٧٠ دولارا للبرميل وهو الأعلى على الإطلاق ، وقالت

المؤسسة المالية (غولدمان ساكس) إن أسعار النفط قد تصل إلى ٨٥ دولارا للبرميل نهاية العام ولم تستبعد وصولها إلى ٩٠ دولارا بسبب شح في الإمدادات ، وأضاف أن الأسعار قد تلامس مستو ٩٥ دولارا العام القادم، مشيرا إلى أن معدل الأسعار في ٢٠٠٨ سيصل إلى ٨٥ دولارا للبرميل.

*- ١٢ / ١٠ / ٢٠٠٧ : قال وزير الخزانة الأميركي (هنري بولسون) إن ١١ شركة أميركية كبيرة تقدم قروضا عقارية أنشأت تحالفا ووافقت على تنفيذ برنامج يهدف إلى مساعدة أصحاب المنازل الأميركيين الذين يواجهون خطر فقدان منازلهم بسبب أزمة قروض الرهن العقاري ، وأضاف أن التحالف الجديد يمثل ٦٠% من سوق القروض العقارية بالولايات المتحدة، التي تصل قيمتها إلى تريليون دولار.

*- ٢٥ / ١٠ / ٢٠٠٧ : أعلن مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي) ضخ ١٩ مليار دولار من الاحتياطيات المؤقتة إلى النظام المصرفي من خلال عقود إعادة شراء لأجل سبعة أيام بعد ضخه ستة مليارات في وقت سابق.

وسجل سعر الفائدة على الأموال الاتحادية ٤.٧٥% في السوق عقب إعلان مجلس الاحتياطي ضخ هذه الأموال وتعادل هذه الفائدة المستو المستهدف الذي حدده البنك المركزي.

وضخ المجلس ستة مليارات دولار من الاحتياطيات المؤقتة عبر عقود إعادة شراء مدتها ١٤ يوما مما يجعل إجمالي ما ضخه البنك المركزي ٢٥ مليار دولار. ويأتي ذلك في إطار إجراءات البنك المركزي لتهدئة أسواق المال بعد ما شهدته من آثار أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة ، وشهدت أسواق الصرف ارتفاع اليورو أمام الدولار بعد تراجع مفاجئ في طلبيات السلع المعمرة أميركية الصنع ، وارتفع اليورو إلى ١.٤٣١٦ دولار أثناء التعاملات الأوروبية اليوم مقارنة مع ١.٤٢٥٦ دولار في نيويورك أمس.

*- ٧ / ١١ / ٢٠٠٧ : حذر رؤساء بنوك مركزية من تفاقم أزمة القروض العالمية بعد إعلان(بنك كوميرسبانك) ثاني أكبر بنك ألماني، وبنك آخر أميركي، خسائر بسبب تداعيات أزمة قروض الرهن العقاري الأميركية .

*- ٧ / ١١ / ٢٠٠٧ : تتفاوت التقديرات بالنسبة لخسائر قطاع الخدمات المالية في العالم اثر ازمة القروض العقارية، إذ يصل بعضها عند ٦٠ مليار دولار، لكن(بيل غروس) مسؤول الاستثمارات في صندوق (بيمكو) أكبر مؤسسة للاستثمار في السندات في العالم ، قال إنها "أزمة تتعلق بتريليون دولار"، وقال الاقتصادي الإستراتيجي في بنك (فورتيس) ببروكسل فيليب غيسلز "إن هناك الكثير من عدم اليقين خاصة بعد أزمة مجموعة سيتي غروب، ما يعطي الانطباع بأننا لم نصل بعد إلى النهاية".

*- ٧ / ١١ / ٢٠٠٧ : استقال رئيس مجموعة (سيتي غروب) البنكية تشارلز برنس الأحد الماضي بعد تحمله مسؤولية خسائر للمجموعة تقدر بين ٨ و١١ مليار دولار ، قبل احتساب الضرائب بالإضافة إلى شطب قروض تقدر بـ٦.٥ مليارات دولار قبل ثلاثة أسابيع .

*- ٧ / ١١ / ٢٠٠٧ : أوضح (غرينسبان)في منتد بطوكيو أن عدد المساكن المعروضة للبيع بالولايات المتحدة يشكل خطرا على الاقتصاد الأميركي ، وأنه غير متفائل بشأن انخفاض عدد هذه المساكن في المستقبل القريب ، أما رجل الاعمال (سوروس) فقد أشار في محاضرة بجامعة نيويورك إلى أن الاقتصاد الأميركي على شفا تصحيح خطير.

*- ٢٧ / ١١ / ٢٠٠٧ : أفاد تقرير بأن زيادة عدد المنازل التي سيتم بيعها بالمزاد بسبب تخلف أصحابها عن تسديد القروض ستؤدي إلى خسارة اقتصادية تقدر بمليارات الدولارات العام القادم

في المدن الأميركية الرئيسية ،لكن لد أصحاب المنازل والمؤسسات المالية المقدرة على العمل معا لاحتواء الآثار.

*- ٢٧ / ١١ / ٢٠٠٧ : توقع تقرير أعدته المؤسسة الاستشارية (غلوبل إنسايت) أن تخسر ولاية نيويورك ١٠.٤ مليارات دولار في ٢٠٠٨ بسبب تدني النشاط الاقتصاد، بينما ستخسر لوس أنجلوس ٨.٣ مليارات دولار ودالاس وواشنطن ٤ مليارات دولار لكل منهما وشيكاغو ٣.٩ مليارات دولار ، كما أشار التقرير إلى أن الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة سينخفض في ٢٠٠٨ بنسبة ١.٩% أو ما يمثل ١٦٦ مليار دولار بسبب أزمة الرهن العقاري. كما توقع التقرير انخفاض قيمة العقارات بالولايات المتحدة بمقدار ١.٢ تريليون دولار في ٢٠٠٨ لأسباب من بينها بيع المنازل بالمزاد بسبب إخفاق المالكين في تسديد القروض، مع احتمال انخفاض أسعار المنازل بمعدل ٧%.

*- ١٨ / ١ /٢٠٠٨ : أعلنت شركة (ميريل لينـ) الاستثمارية الأميركية تكبدها خسائر بقيمة ١٤.١ مليار دولار في الربع الأخير من العام الماضي جراء رهانات في قطاع الرهون العقارية عالية المخاطر، إضافة لمصروفات أخر دفعتها لبيع جزء منها لمستثمرين أجانب للحصول على رأسمال. وكانت توقعات المحللين لمقدار الأصول التي ستشطبها الشركة بين ١٠ مليارات و١٥ مليار دولار. وكانت خسائر ميريل لينـ المرتبطة بالرهون العقارية في العام الماضي نحو ٢٣ مليار دولار. وأفادت الشركة بأن خسائرها الصافية بلغت ٩.٨ مليارات دولار أي ١٢.٠١ دولارا للسهم في الربع الأخير من العام الماضي، وهي أكبر خسارة في تاريخ الشركة. وكانت أرباح الشركة في الربع الأخير من العام ٢٠٠٦ بقيمة ٢.٣ مليار دولار تعادل ٢.٤١ دولار للسهم. وواجهت الشركة خسائر وصلت ٢.٣ مليار دولار وشطبت أصولا قيمتها ٨.٤ مليارات دولار في الربع الثالث من العام الفائت أيضا. واعتبر الرئيس التنفيذي للشركة (جون ثين) في بيان أن هذه النتائج غير مقبولة، مشيرا لتعزيز وضع ميريل لينـ المالي بحصولها على رؤوس أموال بلغت نحو ١٣ مليار دولار من مستثمرين في الولايات المتحدة وآسيا.

*- ٣١ / ١ / ٢٠٠٨ : خفض الاحتياطي الفدرالي (البنك المركزي الأميركي) معدل الفائدة الرئيسي بواقع نصف نقطة مئوية من ٣.٥% إلى ٣%وهو أدنى مستو منذ حزيران ٢٠٠٥ ، ويعد هذا الخفض الخامس من نوعه منذ أيلول الماضي، والثاني خلال تسعة أيام، وكان الاحتياطي الأميركي خفض في ٢٢ الشهر الجاري بشكل مفاجئ معدل الفائدة الرئيسي ثلاثة أرباع النقطة ، ويأتي هذا القرار وسط قلق من ركود اقتصادي في الولايات المتحدة لا سيما مع تفاقم أزمة الرهن العقاري وتداعياتها على القطاعات الاقتصادية الأميركية وخاصة المصارف التي سجلت في الآونة الأخيرة خسائر بمليارات الدولارات .

*- ٣١ / ١ / ٢٠٠٨ : وافقت لجنة المالية بمجلس للشيو الأميركي الأربعاء على خطة لتحفيز الاقتصاد قيمتها ١٥٧ مليار دولار تقدم إعفاءات ضريبية أصغر حجما إلى عدد من الأميركيين أكبر مما تضمنته خطة أقرها الكونغرس الثلاثاء تصل اعتماداتها إلى ١٥٠ مليار دولار، وتتضمن خطة مجلس الشيو إعفاء ضريبيا موحدا قدره ٥٠٠ دولار للأفراد و١٠٠٠ دولار للأسر إضافة إلى ٣٠٠ دولار لكل طفل

*- ١٧ / ٢ / ٢٠٠٨ : تم تأميم (نورثرن بنك) بعد فشل محاولتين إحداهما كان وراءها "كونسورتيوم" تقوده مجموعة (فيرجن) البريطانية للاستحواذ على البنك ، وفي الشهر نفسه تم تعيين (رون ساندلر) رئيسا لمجلس الإدارة التنفيذي للبنك ، وقد سعى البنك في ١٤

أيلول ٢٠٠٧ للحصول على دعم من بنك إنجلترا وحصل عليه من أجل مواجهة المشاكل التي شهدتها أسواق الائتمان على خلفية أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة . و(نورذرن روك) بنك بريطاني للتمويل العقاري في ملكية الحكومة البريطانية يوجد مقره في (ريجنت سنتر) في نيوكاسل شمال شرق إنجلترا. قبل ١٩٩٧ . وفي عام ١٩٩٧ دخل نورذرن روك بقوة سوق لندن للأوراق المالية وحقق أداء جيدا عام ٢٠٠٠ قبل أن يتراجع بشكل كبير أواخر عام ٢٠٠٧. وقد تكبد بنك نورذرن روك عام ٢٠٠٧ خسائر قدرها ١٦٨ مليون جنيه إسترليني (٣٣٤ مليون دولار) بعدما حقق أرباحا تزيد عن ستمائة مليون جنيه إسترليني عام ٢٠٠٦ .

*- آذار ٢٠٠٨ : على خلفية الأزمة المالية تدخل مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي) للمساعدة في إنقاذ (بنك بير ستيرنز) ، ولم يفلح ذلك التدخل في إنقاذ (بير ستيرنز) الذي كان يشّغل أكثر من ١٥ ألف موظف في فروعه الموزعة على مختلف أنحاء العالم، فاستحوذ عليه منافسه بنك (جي بي مورغان) بشكل نهائي في ٣٠ أيار من العام الجاري. وقد بدأت محاولة الاستحواذ في ١٦ آذار عندما عرض بنك (جي بي مورغان) شراءه مقابل دولارين للسهم ضمن صفقة توسط فيها مجلس الاحتياطي الاتحادي، ترمي لتجنب الإفلاس وتفشي أزمة ثقة في النظام المالي العالمي. وفي ٢٤ آذار رفع (جي بي مورغان) قيمة العرض لنحو عشرة دولارات للسهم في محاولة لاسترضاء مساهمين غاضبين تعهدوا بمقاومة الصفقة الأصلية. وفي إطار الصفقة التي اكتملت في نهاية أيار وافق مجلس الاحتياطي على ضمان ما يصل إلى ٢٩ مليار دولار من أصول بير ستيرنز.

*- ١٠ /٣ /٢٠٠٨ : قال رئيس وكالة الخدمات المالية اليابانية إن الخسائر المرتبطة بالقروض الخطرة في المؤسسات المالية العالمية بلغت حتى الآن نحو ٢١٥ مليار دولار، منها ٥٥% جاءت من الولايات المتحدة ،
وأوضح رئيس الوكالة(تاكافومي ساتو) أن الوكالة تقدر الخسائر المرتبطة بالقروض الخطرة بما يصل ٢٢ تريليون ين (٢١٥ مليار دولار)على مستو العالم، منها نحو ١٢ تريليون ين من الولايات المتحدة.
*- ١٢ /٣ /٢٠٠٨ : أعلنت وزارة الخزانة الأميركية ارتفاع العجز بالميزانية الاتحادية إلى ٢٦٣.٣ مليار دولار (١٧٠.١ مليار يورو) خلال الشهور الخمسة الأولى من السنة المالية الحالية، حيث تجاوزت النفقات القياسية مستويات الإيرادات القياسية بالفترة المذكورة ، وقالت الوزارة إن العجز بلغ ١٧٥.٥٦مليار دولار في شباط الماضي مسجلا مستو قياسيا لأي شهر جراء زيادة النفقات الاتحادية، وتراجع الإيرادات بنسبة ١٢.١% الشهر الماضي مقارنة مع ما كانت عليه في شباط عام ٢٠٠٧ عندما كان العجز ١١٩.٩٩ مليارا ، وتجاوز العجز توقعات خبراء الاقتصاد في وول ستريت الذي كانوا يتوقعون عجزا بقيمة ١٦٠ مليار دولار ، وأضافت الخزانة الأميركية أن الإيرادات تراجعت الشهر الماضي إلى ١٠٥.٧٢ مليارات دولار من ١٢٠.٣١ مليارا في شباط العام الماضي، في ظل تباطؤ إيرادات ضرائب الدخل للشركات والأفراد ، كما أشارت إلى زيادة النفقات الشهر الماضي إلى ٢٨١.٢٩مليار دولار، وهو مستو قياسي لهذا الشهر من ٢٤٠.٣٠ مليارا في شباط عام ٢٠٠٧ ، وتبدأ السنة المالية للميزانية في ١/١٠ من كل عام .
*- ٨ / ٤ / ٢٠٠٨ : ذكرصندوق النقد الدولي إن خسائر المؤسسات المالية الدولية قد تصل إلى ٩٤٥ مليار دولار بسبب الأزمة الحالية لقروض الرهن العقاري، وطالبها باتخاذ إجراءات فورية من أجل تحسين آليات الإفصاح وإستراتيجيات إدارة المخاطر لد هذه المؤسسات ، وأشار إلى أن الخسائر الناجمة عن انخفاض أسعار العقارات والقروض العالية المخاطر في قطاع التمويل العقاري بالولايات المتحدة قد تصل في مجملها إلى ٥٦٥ مليار دولار .
*- ١٨ / ٤/ ٢٠٠٨ : بلغت خسائر (سيتي غروب) من اكبر المؤسسات المصرفية الأمريكية ٥.١١ مليارات دولار في الربع الأول من السنة المالية أي ما يعادل ١.٠٢ دولار للسهم، وتراجعت الإيرادات بـ٤٨% إلى ١٣.٢٢ مليار دولار. وبذلك تسجل سيتي غروب خسارة فصلية للمرة الثانية على التوالي تحت وطأة شطب أصول بقيمة تزيد على ١٥ مليار دولار وخسائر

ائتمـــــان متزايـــــدة ، وســـــيتم الغـــــاء ٩ آلاف وظيفـــــة لتخفـــــيض النفقـــــات.
ونتجت معظم الخسائر عن شطب أصول وتكاليف ائتمانية متعلقة بأزمة الرهون العقارية العالية المخاطر بقيمة ستة مليارات دولار، وشطب قروض بقيمة ١.٣ مليار دولار، وزيادة في تكاليف الائتمان متعلقة بإقراض المستهلكين.

*- ٣٠ /٤ /٢٠٠٨ : وزير الإسكان والتنمية المدنية الامريكي (ألفونسو جاكسون)، تقدم باستقالته بعد تعرضه لانتقادات حادة من جانب عدد من أعضاء الكونغرس، على خلفية أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة.

*- ٦ / ٥ / ٢٠٠٨ : أعلن بنك(يو.بي.أس) السويسري اعتزامه إلغاء ٥٥٠٠ وظيفة تعادل نحو ٧% من موظفيه نتيجة أزمة الائتمان العالمية عالية المخاطر ، ووصف البنك في بيان أحوال الأسواق المالية والاقتصاد العالمي بالصعبة، معلنا تسجيله خسائر خلال الربع الأول من العام الحالي بلغت ١١.٣٥٣ مليار فرنك سويسري (١٠.٩٣ مليارات دولار)، وهو أقل بقليل مما أعلنه في نيسان الماضي ، وتوقع محللون في استطلاع أجرته رويترز أن تبلغ التدفقات ٩ مليارات دولار والخسائر الصافية ١١.٩ مليارا ، ويعد بنك (يو.بي.أس) من أكبر المتضررين في القطاع المصرفي بأوروبا من أزمة الرهن العقاري عقب شطب أصول تتجاوز قيمتها ٣٧ مليار دولار.

*- ٦ / ٥ / ٢٠٠٨ :هبط مؤشر التعاملات في سوق الأوراق المالية في زيور إلى ٧٠٠٩ نقاط ليتهاو بنسبة ٢١% عما كان عليه قبل ستة أشهر. كما تراجع مؤشر (يوروستكوس) بنسبة ١.٧% ليهبط مؤشر التعامل بنسبة ١٩.٧٨% منذ نصف عام.
وتراجعت أسهم مصرف كريدي سويس السويسرية في نهاية تعاملات سوق الأوراق المالية بنسبة ٤.٩% عما كانت عليه قبل أسبوع، لتواصل أسهم البنك انهيارها منذ مطلع العام بنسبة ٢٨.٩ % .

*- ٣١ /٧ / ٢٠٠٨ : ذكر بنك (دويتشه) الألماني إن خسائره الناجمة عن الأزمة المالية العالمية تخطت مبلغ ١١ مليار دولار ، وهبطت أرباح البنك ومقره في مدينة فرانكفورت بشكل حاد في الربع الثاني من العام الحالي إلى ٦٤٢ مليون يورو (مليار دولار) مقابل ٢.٧ مليار يورو في الفترة المقابلة من عام ٢٠٠٧ نتيجة شطب أصول ،
وأفاد البنك أن أحدث الأضرار التي لحقت به جراء الأزمة المالية العالمية كانت شطب أصول قيمتها مليار يورو عن أوراق مالية ترتبط بالرهون العقارية السكنية، وشطب خمسمائة مليون يورو أيضا لحساب شركات تأمين تؤمن التخلف عن سداد السندات ، وخسر البنك ٣٠٠ مليون يورو عن استثمارات في العقارات التجارية. وكان ما واجهه البنك من خسائر في الربع الثاني من هذا العام متوقعا حيث انخفض سهمه بنسبة ٠.٤% ، واعتبر البنك في البداية أنه من بين القليل من المؤسسات التي نجت من الأزمة المالية العالمية، إلا أنه ما لبث أن تأثر سلبا مع استمرار المشكلات في الأسواق العالمية .

*- ٨ / ٨ / ٢٠٠٨ : أعلن (رويال بنك أوف أسكتلند) أن خسائره بالنصف الأول من العام بلغت ٦٩١ مليون جنيه إسترليني (١.٣٥ مليار دولار). ورغم أنها من أكبر الخسائر في تاريخ الشركات البريطانية، لكنها أتت أقل من المتوقع إذ أشارت توقعات خمسة محللين إلى أن البنك سيعلن خسارة قدرها ١.٢ مليار جنيه إسترليني. بينما جاء حجم عمليات شطب الأصول متفقا مع التوقعات بعد شطب البنك أصولا بقيمة ٥.٩ مليارات جنيه. وقال البنك البريطاني إن الديون المتعثرة عن قروض الرهن العقاري وغيرها من القروض قفزت بنسبة ٥٨% في الأشهر الستة

لتصل إلى ١.٥ مليار جنيه، وكان البنك وهو ثاني أكبر البنوك في بريطانيا- حقق ارباحا قدرها ٥.١ مليار جنيه استرليني في النصف الاول من العام الماضي ، وشهد البنك عاما مضطربا واضطر في حزيران إلى جمع ١٢ مليار جنيه في أكبر إصدار حقوق من نوعه لإصلاح قوائمه المالية التي أضعفتها صفقة شراء بعض وحدات بنك (أي بي إن أمرو) وشطب أصول.

*- ٧ /٩ / ٢٠٠٨ : وزارة الخزانة الأميركية تضع المجموعتين العملاقتين في مجال تسليفات الرهن العقاري "فريدي ماك" و"فاني ماي" تحت الوصاية طيلة الفترة التي تحتاجانها لإعادة هيكلة ماليتهما، مع كفالة ديونهما حتى حدود ٢٠٠ مليار دولار.

*- ١٠ / ٩/ ٢٠٠٨ : يعاني مشروع ميزانية الولايات المتحدة للعام ٢٠٠٩ البالغ (ثلاثة) تريليونات دولار من تخفيضات في مجالات التعليم والصحة والإسكان، بسبب نمو اعتمادات الرعاية الطبية ونظام خفض الضرائب الذي اقترحه الرئيس جورج بو ، ورغم التخفيضات في بعض أوجه صرف الميزانية ستعاني العامين الحالي والقادم من عجز بمقدار أربعمائة مليار دولار، ومن المتوقع ازديادها سنة ٢٠٠٩ بسبب تكاليف إضافية للحرب، وتخصص ٣٥ مليار دولار زيادة في ميزانية وزارة الدفاع (البنتاغون) لتصل إلى ٥١٥ مليارا للبرامج الأساسية. ويخصص ٢١ مليار دولار لوزارة الطاقة لتصرف على برامج الأسلحة النووية، وسبعين مليارا لدعم الحرب في العراق وأفغانستان ، وستزيد ميزانية الأمن عموما بمقدار ١١%، وتتضمن هذه الفئة أمن الحدود الذي ستزيد ميزانيته ١٩% وخصوصا فيما يتعلق بالحدود مع المكسيك. وفي مجال الصحة والخدمات الإنسانية ستخفض الميزانية بحدود ٣% أي بمقدار ملياري دولار، وسيتم الإبقاء على ميزانية التعليم كما هي عند حدود ستين مليار دولار دون أي مراعاة لزيادة تلك الميزانية لتساير التضخم الحاصل ، وذكر مكتب الميزانية في الكونغرس الأميركي إن العجز في ميزانية البلاد سيزيد إلى نحو ٣% من الناتج المحلي الإجمالي الأميركي خلال العام الحالي ليصل ٤٠٧ مليارات دولار مقارنة مع ١٦١ مليار دولار عام ٢٠٠٧. وأضاف المكتب أن معدل النمو الاقتصادي السنوي للولايات المتحدة سيكون دون ١% لغاية منتصف عام ٢٠٠٩ ، وأفاد مدير مكتب الميزانية (بيتر أورشاج) أن العجز الذي يبلغ ٢.٩% من الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة يأتي انعكاسا لزيادة في النفقات وانخفاض عائدات الحكومة خلال العام ، وحذر من مواجهة الاقتصاد الأمريكي حالة ركود في هذا العام نظرا لاستمرار الاقتصاد في التأثر بأزمة الرهن العقاري وزيادة تكاليف الطاقة ، ولا يتضمن العجز المتوقع خطة إنقاذ قررتها الإدارة الأميركية لمؤسستي (فريدي ماك وفاني ماي)، وهما أكبر شركات القروض العقارية في البلاد مما يضيف نحو ٢٠٠ مليار دولار للعجز في الميزانية الاتحادية .

*- تشير التقديرات الأولية إلى أن حجم خسائر سوق قروض الرهن العقاري الأمريكي ذات التصنيف الائتماني المنخفض هي عند حدود ٢٥٠ مليار دولار أمريكي، وهذه تبدو محدودة إذا ما قورنت بإجمالي قيمة العقارات المنزلية في أمريكا والتي تقدر ب ٢١ تريليون دولار، أو بإجمالي أصول البنوك حول العالم والتي تقدر ب ٦٤ تريليون دولار أمريكي أو إجمالي الناتج المحلي العالمي الذي يقدر ب ٤٥ تريليون دولار أمريكي أو القيمة السوقية لأسواق الأسهم العالمية والتي تبلغ ٤٢ تريليون دولار أمريكي، (٢٣ تريليون دولار منها لأسواق الأسهم الأمريكية وحدها)، أو حتى حجم سوق الرهن العقاري السنوي والذي يقدر ب ٣ تريليونات دولار أمريكي .

*- ١٤ / ٩ / ٢٠٠٨ : بنك (ليمان براذر) الاستثماري يشهر إفلاسه وكانت قيمة أصول البنك قبل الإفلاس٦٣٩ مليار دولار. و(بنك أوف أميركا) يعلن عن استحواذه على مؤسسة (ميرل لنـ) المالية.
*- ١٥ /٩ /٢٠٠٨ : استبعد الرئيس السابق للاحتياطي الفيدرالي الأميركي (آلان غرينسبان) حلا قريبا للأزمة المالية الراهنة التي اعتبرها الأخطر منذ مائة عام، وتنبأ في انهيار العديد من المؤسسات المالية الكبيرة بسبب القسوة الاستثنائية للأزمة المالية .
*- ١٦ / ٩ / ٢٠٠٨ : افتتحت الأسهم الأوروبية على انخفاض حيث هبط مؤشر (يوروستوكس ٥٠)، و(داكس)الألماني، و(كاك ٤٠)الفرنسي، بين ١.٩ و٢%.
*- ١٦/٩ /٢٠٠٨ : عشرة من أكبر بنوك العالم اتفقت على إنشاء صندوق طوارىء بمقدار ٧٠ مليار دولار، على أن يكون باستطاعة أي منهم الحصول على ما يصل ثلث هذا المبلغ.
*- ١٦ / ٩ / ٢٠٠٨ : استقر اليورو دونما تغيير، إذ سجل سعره في طوكيو ١.٤٢٣٦ مقابل الدولار.
*- ١٦ / ٩ / ٢٠٠٨ : الاحتياطي الاتحادي الأميركي (البنك المركزي) والحكومة الأميركية تؤممان بفعل الأمر الواقع أكبر مجموعة تأمين في العالم "أي آي جي" (امريكان انترناشونال كروب) المهددة بالإفلاس عبر منحها مساعدة بقيمة ٨٥ مليار دولار الى مقابل حصة تبلغ ٨٠% في المؤسسة.
*- ١٦ / ٩ / ٢٠٠٨ : انخفض الدولار الأميركي مقابل العملة اليابانية في سوق طوكيو مع إحجام المستثمرين عن الصفقات المحفوفة بالمخاطر جراء هبوط الأسهم ، وتراجع سعر صرف الدولار ٠.٥% إلى ١٠٤.١٤ يلت متجها نحو أدنى مستو له في أربعة أشهر.
*- ١٦ / ٩ /٢٠٠٨ : ذكرت صحيفة (وول ستريت جورنال) أن مصرف (ليمان) الذي كان يبعث على الفخر سابقا يتحرك لبيع ١٠٠% من وحدته لإدارة الاستثمار، ولديه قائمة من المشترين المحتملين وبينهم شركات للاستثمار الخاص مثل(بين كابيتال) و(هيلمان آند فريدمان) و(كليتون دوبلبير آند رايس) .
*- ١٦ / ٩ / ٢٠٠٨ : عانت شركة (أميركان إنترناشيونال غروب) ، وهي أكبر مؤسسة تأمين في الولايات المتحدة وتحتل المركز الثامن عشر بين أكبر الشركات في العالم ، من أزمة سيولة عقب تدني تصنيفها المالي وفقدان اسهمها ٩٥% من قيمته ليصل إلى ١.٢٥ دولار من أعلى مستو له في ذلك الأسبوع وهو ٧٠.١٣ دولار، إضافة إلى خسائر في أول ستة أشهر من العام بلغت ١٣.٢ مليار دولار، وسارع الاحتياطي الاتحادي الأميركي إلى إنقاذها من الانهيار بناء على طلب منها فقدم لها ٨٥ مليار دولار على شكل قروض مقابل حصة تملك تبلغ ٧٩.٩% فيها. وتعتبر خطوة الاحتياطي الأميركي أكبر خطوة إنقاذ لمؤسسة مالية أميركية على الإطلاق من قبل الحكومة. وفي أيلول الماضي ايضا استحوذت الحكومة على ٨٠% من أسهم شركة التأمين(أي.آي.جي) لإنقاذها من الإفلاس بتكلفة تبلغ ١٢٣ مليار دولار. ويعود تأسيس المجموعة إلى عام ١٩١٩ وامتدت أنشطتها بعد ذلك لتشمل أسواقا كثيرة في العالم ، وقد تعرضت في بداية القرن الحالي لتحقيقات من جهات حكومية بسبب اتهامات لمسؤوليها بالاحتيال .
وفي ١٨ / ٩/ ٢٠٠٨ بلغ رأسمال المجموعة في السوق ٧.٢٣ مليارات دولار ، وبلغت عائداتها ١١٠.٠٦٤ مليارات دولار في ٢٠٠٧، في حين أن قيمة موجوداتها بلغت في الربع الثاني من العام الحالي ١.٠٥٠ تريليون دولار كما وصل عدد موظفيها ١١٦ ألفا .

*- ١٦ / ٩ / ٢٠٠٨ : في طوكيو، شهدت ثاني أكبر بورصة في العالم، تراجع مؤشر (نيكاي) بنسبة ٥.٩% بينما انخفض مؤشر بورصة هونغ كونغ ٦.٥٤ نقطة، في حين خسرت أسهم بعض الشركات نسبة تتجاوز ١٠% في المبادلات الصباحية الأولى .
*- ١٦ / ٩ / ٢٠٠٨ : في سول(كوريا الجنوبية) انخفض المؤشر (كوسبي) ٥.٥١% بينما تراجع مؤشر بورصة شنغهاي ٣%.
*- ١٦ / ٩ / ٢٠٠٨ : افتتحت بورصة سنغافورة على انخفاض نسبته ٢.٣١% وكذلك تايوان ٣.٨٨% ومانيلا ٤.٢٦% ونيوزيلندا ٢.٣٠ % أما بورصة بومباي فقد انخفضت ٣.٤٥% في المبادلات الأولى، بينما تراجعت بورصة جاكرتا ٦.٥% وتراجعت الأسهم الأسترالية مع جرس افتتاح جلسة التداول ١٠٦ نقاط ، أي بنسبة ٢.٢%.
*- ١٧ / ٩ / ٢٠٠٨ : بنك (لويدز تي أس بي) البريطاني يوافق على إنقاذ بنك (أتـ بي أو أس) الذي يقدم قروض الرهن العقاري بالاستحواذ على كامل أسهمه.
*- ١٨ /٩ / ٢٠٠٨ : أعلن المصرف البريطاني (لويدز تي أس بي)أنه اشتر مصرف (هاليفاكس بنك أوف سكوتلند)(إتـ بي أو أس) مقابل ١٢.٢ مليار جنيه إسترليني (٢١.٨ مليار دولار) كله بالأسهم ، ويأتي هذا الاندماج الذي سرّعت الأزمة المالية ولادته في مسعى لتعزيز القطاع المصرفي البريطاني وإنقاذ سوق الرهن العقاري الذي يشكل فيه المصرفان ٢٨% ، وستكون هذه المجموعة العملاقة الجديدة، الثالثة مع(باركليز) من حيث رأس المال بين المصارف البريطانية ، وتعد مجموعة "أتـ بي أو أس" أكبر كيان للإقراض العقاري في بريطانيا بنسبة ٢٠% من السوق بينما يحتل "لويدز تي أس بي" المركز الرابع في هذا المجال بنسبة ٨%.
*- ١٩ / ٩ / ٢٠٠٨ : وزير الخزانة الأميركي (هنري بولسون) يحث الإدارة الأميركية على إنفاق مليارات الدولارات لشراء الأصول الهالكة للرهن العقاري من المؤسسات المالية، مما يؤدي إلى ارتفاع البورصات.
*- ٢١ /٩ /٢٠٠٨ : اتفقت البنوك المركزية الستة وهي البنك المركزي الأوروبي والمصرف الوطني السويسري والبنك المركزي البريطاني والبنك المركزي الكندي والبنك المركزي الياباني ، على ضخ سيولة نقدية كبيرة في أسواق المال، ودعم البنك المركزي الأمريكي (الاحتياطي الفيدرالي) بما يمكنه من دعم المصارف الأمريكية التي يتهددها الإفلاس وانهيار أسهمها ، وبلغ حجم الاتفاق الكلي ٢٤٧ مليار دولار ، وبموجب الخطة الاقتصادية التي توصلت إليها المصارف المركزية الستة، تبلغ حصة البنك المركزي الأوروبي من هذه المخصصات ١١٠ مليارات دولار، و٢٧ مليار دولار من المصرف الوطني السويسري، و٦٠ ملياراً من المصرف الياباني و٤٠ ملياراً من البريطاني، و١٠ مليارات من الكندي.
وكان البنك المركزي الأمريكي قد أعلن عن ضخ ١٨٠ مليار دولار في أسواق المال وذلك في إطار جهد دولي لمنع اندلاع أزمة مالية عالمية غير مسبوقة. ومن المتوقع أن يضخ البنك المركزي الأوروبي، الذي يشرف على منطقة اليورو بدولها الخمسة عشرة، نحو ٤٠ مليار دولار في البنوك التي تعاني من نقص في السيولة.
*- ٢٢ /٩ /٢٠٠٨ : أعلن بنك الاستثمار البحريني (إنفستكورب) إطلاق صندوق بقيمة مليار دولار بالتعاون مع صندوق سيادي خليجي للاستثمار في الديون العقارية بالولايات المتحدة ، وذكر بيان للبنك أن الصندوق سيشتري قروضا كاملة وأوراقا مالية مدعومة بضمانات رهن عقاري في الولايات المتحدة ، وأشار إلى أن صندوقا سياديا خليجيا ساهم بمبلغ ٨٥٠ مليون

دولار في تمويل هذا الصندوق، وأن حصة إنفستكورب تبلغ ١٥٠ مليون دولار ، وقال إن هناك فرصا كبيرة لتحقيق عائدات مربحة من خلال أسواق الإقراض العقاري في الولايات المتحدة ، وذكر البيان أنه سيجري فيما بعد تقدير إمكان الاقتراض على المبلغ المشار إليه بما قد يرفع الموارد المتوافرة للاستثمار إلى ٢- ٣ مليارات دولار.

*- ٢٣ /٩ /٢٠٠٨ : ذكر رئيس اللجنة الوطنية للحزب الشيوعي الامريكي (سام ويب)، انه لولا الوضع في منتهى الجدية لبدا أن هناك شيئاً ما يكاد يكون كوميدياً ، فالبيت الابيض، الذي أهدر تريليونات (آلاف مليارات) الدولارات خلال السنوات الثماني الماضية، ووزير الخزانة بولسون، الذي أمضى ٣٨ عاماً في التلاعب بالنظام المالي اثناء عمله في بنك (غولدمان ساكس) الاستثماري، يصر على ان يقوم زعماء الكونغرس بتسليمه اكثر من تريليون دولار من دون أي نقا ومن دون أي شروط .

*- ٢٤ / ٩ / ٢٠٠٨ : أظهر تقرير للاتحاد القومي لشركات العقارات الأميركية انخفاض مبيعات المنازل الأميركية ٢.٢% في آب ، وأضاف التقرير أن مبيعات المنازل القائمة في الولايات المتحدة انخفضت في أب الماضي إلى ٤.٩١ ملايين وحدة سنويا في حين شهدت أسعار المساكن انخفاضا قياسيا ، فقد انخفض متوسط سعر المنازل بنسبة ٩.٥% عن مستواه قبل عام إلى ٢٠٣.١ ألف دولار وهو أكبر انخفاض منذ سنة ١٩٩٩.

وتوقع اقتصاديون انخفاض مبيعات المنازل بنسبة ١.٦%، في سوق يوجد بها ٤.٣ ملايين منزل غير مباع، وتوقعوا أيضا أن تنخفض مبيعات المنازل القائمة بمعدل ٤.٩٣ مليون وحدة في السنة من خمسة ملايين وحدة أعلنت في تموز ثم عدلت إلى ٥.٠٢ مليون وحدة ، وانخفضت المنازل القائمة المعروضة للبيع بنسبة ٧% إلى ٤.٢٦ مليون من مستواها القياسي في يوليو الماضي.

*- سجلت أسعار النفط الخام في بورصة نيويورك للسلع لعقود شهر نوفمبر الآجلة خلال أخر يوم من تعاملات الأسبوع تراجعا حادا بنحو قدر بنحو ٨.٨ دولار أو ١٠ % ليبلغ ٧٧.٧٠ دولار للبرميل وهو ما اعتبر ادني مستوي لسعر الخام منذ ١٥ ديسمبر ٢٠٠٧ ، وتبلغ نسبة تراجع سعر الخام بحوالي ٤٧% مقارنة بالمستوي القياسي المسجل في ١١ تموز حينما بلغ ١٤٧.٢٧ دولار للبرميل.

*- التوقعات المستقبلية لأسعار النفط كما ذكر خبير نفطي روسي أن الأزمة المالية العالمية ستؤدي إلى احتمال هبوط أسعار النفط الى ٤٠ دولارا للبرميل الواحد .

*- ٢٦ /٩ / ٢٠٠٨ : بنك اليابان المركزي يضخ ٨٠٠ مليار ين (٧.٥٤ مليارات دولار) إلى الأسواق لمنع حدوث اضطراب في معدلات السيولة النقدية بالأسواق ، وهذه هي المرة الثامنة على التوالي التي يضخ فيها البنك المركزي سيولة نقدية إلى الأسواق منذ بداية الأسبوع الماضي لمواجهة تداعيات أزمة الائتمان العالمية .

*- ٢٦ / ٩ /٢٠٠٨ : انهيار سعر سهم المجموعة المصرفية والتأمين البلجيكية الهولندية "فورتيس" في البورصة بسبب شكوك بشأن قدرتها على الوفاء بالتزاماتها ، وفي الولايات المتحدة يشتري بنك "جي بي مورغان" منافسه "واشنطن ميوتشوال" بمساعدة السلطات الفدرالية.

*- ٢٨ /٩ /٢٠٠٨ : لقد جمعت الأزمة المالية الحالية كل هذه العناصر(أزمة رهن عقاري وأزمة أسواق مالية وأزمة أسواق أسهم وأزمة بنوك استثمار وأزمة ثقة)، نخرت نظام الائتمان فهزت ارتداداتها أسواق العالم ، لتصبح شبحا يهدد الاقتصاد الأميركي الذي يمثل نحو ٤٠% من اقتصادات العالم ويقذف إلى الذاكرة الكساد الكبير الذي عصف بالولايات المتحدة نهاية عشرينيات

القرن الماضي ، نواقيس الخطر دقت منذ بدأت أزمة قروض الرهن العقاري منذ عام ونصف العام وظلت تعتمل لتقوض سوق المساكن، أحد الركائز الهامة للاقتصاد الأكبر في العالم، في وقت اختلفت الآراء حول الأسباب الحقيقية للأزمة الناتجة عن التخلف عن تسديد القروض العالية المخاطر .

*- ٢٨ /٩ /٢٠٠٨ : خطة الإنقاذ الأميركية موضع اتفاق في الكونغرس.

*- ٢٨ / ٩ / ٢٠٠٨ : قررت الحكومة البريطانية رسميا تأميم سجل الرهون العقارية السكنية لبنك (برادفورد اند بينغلي) الذي يبلغ حجمه ٤١ مليار جنيه إسترليني (٧٥.٣٤ مليار دولار) ، وجاء إعلان التأميم بعد يوم من كشف مؤسسة(سانتاندر) المصرفية الإسبانية العملاقة عزمها الاستحواذ على الودائع الصغيرة وشبكة فروع البنك للرهون العقارية ، وتم تأميم البنك بموجب قانون خاص وضعته وزارة المالية البريطانية عندما انهار بنك (نورذرن روك) وأمم نتيجة لذلك في وقت سابق من العام الحالي ، ويشتغل في البنك أكثر من ثلاثة آلاف موظف .

*- ٢٩ /٩ /٢٠٠٨ : مجلس النواب الأميركي يرفض خطة الإنقاذ ، و(وول ستريت) تنهار بعد ساعات قليلة من تراجع البورصات الأوروبية بشدة، في حين واصلت معدلات الفوائد بين المصارف ارتفاعها مانعة المصارف من إعادة تمويل ذاتها.

*- ٣٠ /٩ / ٢٠٠٨ : اكد محمد نور يعقوب مساعد وزير المالية الماليزي في قمة رويترز للتمويل الإسلامي ان حملة الصكوك أو السندات الإسلامية لن يتاثروا بانعكاسات الأزمة.. وقد دفع هذا الأمر المسئولين بهونج كونج إلى طلب الاستشارات من خبراء الاقتصاد الإسلامي في ماليزيا .

ويعتمد نظام الرهن العقاري الإسلامي على تمويلين شرعيين هما التأجير والمرابحة.وير أحد خبراء المصارف الإسلامية انه لا يمكن إن تقع كارثة بمثل هذا الحجم في أسواق تحكمها الشريعة الإسلامية لان المعاملات في الشريعة الإسلامية قائمة على تبادل حقيقي للسلع والمنافع فلا تجيز الشريعة الإسلامية الربا ولا بيع الإنسان ما لا يملك إلا بضوابط دقيقة ، وأن نظام التأجير المنتهي بالتمليك هو الأفضل في عملية الرهن العقاري الإسلامي؛ لأنه إذا ما تعثر العميل فإن البنك يمكنه بعد ذلك إعادة التمويل من العميل ، ويشهد قطاع التمويل الإسلامي الذي بدأ منذ نحو ٣ عقود نمو ا كبيرًا جذب انتباه المستثمرين والمصرفيين في أنحاء العالم في السنوات الأخيرة ، وما يعكس ذلك، حرص بنوك كبر مثل البنك الأمريكي "سيتي جروب" والبريطاني "إت إس بي سي" والألماني "دويت بنك" على إطلاق فروع لهم تتعامل بنظام الشريعة الإسلامية ،ويوجد ما يقدر بنحو ٣٠٠ بنك إسلامي ومؤسسة مالية إسلامية في العالم، من المتوقع أن تشهد أسهمها نمو ا بمقدار تريليون دولار بحلول عام ٢٠١٠ .

*- ١ /١٠ /٢٠٠٨ :مجلس الشيو الأميركي يقر خطة الإنقاذ المالي المعدلة .

*- ٣ /١٠ /٢٠٠٨ : البنوك المركزية العالمية في الولايات المتحدة وأوروبا وآسيا ضخت نحو ٣٢٦ مليار دولار في نظمها المالية، لحماية النظام المالي العالمي من الانهيار .

*- ٣ /١٠ / ٢٠٠٨ : في أوروبا اتفقت حكومات هولندا وبلجيكا ولوكسمبورغ على استثمار مبلغ ١١.٢ مليار يورو في مؤسسة "فورتيس" للخدمات المالية، وهو ما يعني عمليا تأميمها.

*- ٣ / ١٠ / ٢٠٠٨ : اتفقت عشرة مصارف دولية على إنشاء صندوق للسيولة برأسمال مقداره ٧٠ مليار دولار لمواجهة أكثر حاجاتها إلحاحا، في حين وافقت المصارف المركزية على فتح مجالات التسليف.

*- ٣ / ١٠ / ٢٠٠٨ : الحكومة اليابانية تعلن أن خسائر مؤسساتها المالية نتيجة لأزمة قروض الرهن العقاري تضاعفت إلى ٥.٦ مليارات دولار بالأشهر الثلاثة الأخيرة من العام الماضي.

*- ٣ /١٠ /٢٠٠٨ : بنك (أوف أميركا) يشتري بقيمة أربعة مليارات دولار بنك (كنتري وايد) أكبر ممول للرهن العقاري في الولايات المتحدة، في خطوة من شأنها تفادي حدوث واحدة من أكبر حالات الانهيار في أميركا جراء أزمة الإسكان .
*- ٣ / ١٠ / ٢٠٠٨ : إفلاس عدد من شركات الإقراض العقاري الأميركية مثل (نيو سينتشري فايننشال كوربوريشن"، و"أميركان هوم مورغيج انفستمنت) .
*- ٣ / ١٠ /٢٠٠٨ : لجوء الكثير من الشركات العقارية إلى تسريح عدد كبير من موظفيها، ومن بين هذه الشركات شركة (كانتري وايد) كبر مؤسسات القروض العقارية في الولايات المتحدة، التي قررت تسريح خمس موظفيها بواقع ١٢ ألف وظيفة لمواجهة نحو ١.٢ مليار دولار من الخسائر التي لحقت بها جراء أزمة الرهن العقاري.
*- ٣ / ١٠ / ٢٠٠٨: ما بين مليونين إلى ثلاثة ملايين أميركي يواجهون خطر فقدان منازلهم.
*- ٣ / ١٠ /٢٠٠٨ : - بنك (أي كي بي إنادستري) الألماني تكبد خسارة تقدر بـ ٩٥٤.٨ مليون دولار.
*- ٣/١٠/٢٠٠٨ : أقدمت الحكومة البريطانية على تأميم بنك "نورذرن روك" للتمويل العقاري لمنع اشهار إفلاسه، وهي المرة الأولى منذ سبعينيات القرن الماضي التي يتم فيها تأميم شركة بريطانية.
*- ٣ / ١٠ / ٢٠٠٨ : باعت مؤسسة (سيتي غروب) ٧.٥ مليار دولار من السندات إلى هيئة استثمار أبو ظبي الإماراتية الحكومية.
*- ٣ /١٠ / ٢٠٠٨ : تصويتا تاريخيا، لإقرار خطة تاريخيّة حجمها ٧٠٠ مليار دولار لـ "إنقاذ" الأسواق الماليّة في الولايات المتّحدة والعالم، وذلك بعد تجاذبات بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي وداخل الحزب الجمهوري ذاته.
تقوم الخطة على شراء الديون الهالكة التي تقض مضاجع السوق المالية الأميركية وتهدد بانهيارها، وتعود في معظمها إلى السياسة الخاطئة للرهونات العقارية التي اعتمدها المضاربون الماليون في وول ستريت.
وينص القانون الذي أقره مجلس الشيو الأميركي على مهلة لهذه الخطة تنتهي في ٢٠٠٩/١٢/٣١، مع احتمال تمديدها بطلب من الحكومة لفترة أقصاها سنتين اعتبارا من تاريخ إقرار الخطة ، واهم تفاصيل الخطة هي :
١- السماح للحكومة الأميركية بشراء أصول هالكة بقيمة سبعمائة مليار دولار مرتبطة بالرهن العقاري .
٢- يتم تطبيق الخطة على مراحل بإعطاء الخزينة إمكانية شراء أصول هالكة بقيمة تصل إلى ٢٥٠ مليار دولار في مرحلة أولى، مع احتمال رفع هذا المبلغ إلى ٣٥٠ مليار دولار بطلب من الرئيس، ويملك أعضاء الكونغرس حق النقض (الفيتو)على عمليات الشراء، التي تتعد هذا المبلغ مع تحديد سقفه بـ ٧٠٠ مليار دولار.
٣- تساهم الدولة في رؤوس أموال وأرباح الشركات المستفيدة من هذه الخطة، مما يسمح بتحقيق أرباح إذا تحسنت ظروف الأسواق .
٤-يكلف وزير الخزانة بالتنسيق مع السلطات والمصارف المركزية لدول أخر ، لوضع خطط مماثلة.
٥- رفع سقف الضمانات للمودعين من مائة ألف دولار إلى ٢٥٠ ألف دولار لمدة عام واحد.
٦- منح إعفاءات ضريبية تبلغ قيمتها نحو مائة مليار دولار للطبقة الوسطى والشركات.

٧- تحديد التعويضات لرؤساء الشركات عند الاستغناء عنهم .
٨- منع دفع تعويضات تشجع على مجازفات لا فائدة منها، وتم تحديد المكافآت المالية لمسؤولي الشركات الذين يفيدون من التخفيضات الضريبية بخمسمائة ألف دولار.
٩- استعادة العلاوات التي تم تقديمها على أرباح متوقعة لم تتحقق بعد.
١٠- يشرف مجلس مراقبة على تطبيق الخطة، ويضم هذا المجلس رئيس الاحتياطي الاتحادي ووزير الخزانة ورئيس الهيئة المنظمة للبورصة.
١١- يحافظ مكتب المحاسبة العامة التابع للكونغرس على حضور في الخزانة لمراقبة عمليات شراء الأصول والتدقيق في الحسابات.
١٢- تعيين مفت عام مستقل لمراقبة قرارات وزير الخزانة.
١٣- يدرس القضاء القرارات التي يتخذها وزير الخزانة.
١٤- اتخاذ إجراءات ضد عمليات وضع اليد على الممتلكات.

*- ٣/١٠/٢٠٠٨ : دعا الرئيس الكوري الجنوبي (لي ميونغ باك)مستشاريه الاقتصاديين لإعداد خطط طارئة لحماية البلاد من أسوأ الاحتمالات جراء اضطرابات الأسواق المالية الأميركية .

*- ٤ / ١٠ / ٢٠٠٨ : اعتبر (دين بيكر) في مقال له بصحيفة (غارديان) أن الأزمة الحالية حيكت فصولها داخل البيت الأبيض ، قائلا إن بو أثار "ذعرا ماليا" لحمل الكونغرس على التصويت لخطة إنقاذ وول ستريت ، وأضاف بيكر أن هذه هي المرة الأولى في التاريخ التي يلجأ فيها رئيس الولايات المتحدة لإثارة ذعر مالي من أجل حمل الكونغرس على المصادقة على قانون معين ، وحمل بيكر على بو بشدة، قائلا إنه افتقد إلى المسؤولية بشكل لا يصدق عندما حذر الأميركيين عبر التلفزيون من أن بلادهم قد تواجه من جديد كسادا كبيرا، منبها إلى أن ذلك يتعارض مع ما قاله الرئيس الأميركي روزفلت لشعبه إبان الكساد الكبير عندما خاطبه قائلا "وحده الخوف هو ما نخافه".

*- ٤ / ١٠ / ٢٠٠٨ : وصفت صحيفة (فايننشال تايمز) أهمية البنوك للاقتصاد الحديث بأنها لا تقل عن أهمية الكهرباء والبنى التحتية والهواتف، مشيرة إلى أن المهمة الأساسية للنظام المصرفي هي توفير وسيلة آمنة لإيداع الأموال .

*- ٥ / ١٠ / ٢٠٠٨ : أشار (براين كولتون) المدير الإداري للتصنيفات السيادية في مؤسسة (فيت) إلى أن دعم الحكومة الأميركية للقطاع المالي الذي تضمن خطة الإنقاذ المالي البالغة تكلفتها ٧٠٠ مليار دولار ، لم يغير من تصنيف البلاد بالنسبة لديونها السيادية وهو (ااا).

*- ٥ / ١٠ / ٢٠٠٨ : قالت مؤسسة "فيت " للتصنيف الائتماني إنها تتوقع زيادة ديون الحكومة الأميركية إلى حجم لم تبلغه منذ خمسينيات القرن الماضي، لكنها عبرت عن قدرة الولايات المتحدة على الاحتفاظ بتصنيف (أأأ) الائتماني. وأضافت المؤسسة في بيان أنه في حالة تحقيق جميع الالتزامات المالية التي أعلنت حتى الآن واستكملت نهاية العام المقبل فسيرتفع العجز العام في الميزانية (العجز الاتحادي والإقليمي والمحلي وعجز الولايات)إلى مستو ١٠% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٩ ويتخطى الدين العام للحكومة نسبة ٧٠% للمرة الأولى منذ خمسينيات القرن الماضي ، ورجح المدير الإداري للتصنيفات السيادية في مؤسسة "فيت " براين كولتون أن تتجاوز ديون الولايات المتحدة ديون كل من فرنسا وألمانيا لكي تصبح أكبر دولة عليها ديون ذات تصنيف (أأأ) العام القادم.

*- ٦ / ١٠ / ٢٠٠٨ : ذكر رئيس البنك الدولى (روبرت بى .زوليك) ،ان الطريقة التى يحاول بها العالم حل مشاكله الاقتصادية تحتاج إلى إعادة النظر وسط الازمة العالمية الحالية، بما فيها

تحويل مجموعة السبعة إلى مجموعة قيادية تمكن الدول الاقتصادية الصاعدة ، وذكر زوليك أنه " من أجل التعاون المالى والاقتصاد ، يجب أن نفكر فى مجموعة قيادية جديدة تشمل البرازيل والصين والهند والمكسيك وروسيا والسعودية وجنوب إفريقيا ومجموعة السبعة الحالية " .

*- ٦ / ١٠ / ٢٠٠٨ : استبعد خبراء الاقتصاد في مصر أن تؤدي الأزمة المالية الأمريكية إلى تكرار أزمة الكساد العالمي التى حدثت في الثلاثينيات من القرن الماضي.. مؤكدين أن التدخل الأمريكي بوضع خطة انقاذ تكلفتها ٧٠٠ مليار دولار يمكن أن يساهم في تجنب العديد من الأثار السلبية للأزمة على الاقتصاد العالمي .

*- ٧ / ١٠ / ٢٠٠٨ : فرانسيس فوكوياما ، يقول أن بعض مفاهيم الرأسمالية سقط مع انهيار كبر الشركات في وول ستريت والذي تسبب في أكبر أزمة مالية يشهدها العالم منذ الكساد العظيم في ثلاثينيات القرن الماضي. وإن الولايات المتحدة لن تنعم بوضعها الذي ظلت تتمتع به حتى الآن كقوة مهيمنة على العالم، وهو ما أكده الاجتياح الروسي لجمهورية جورجيا في ٧ آب الماضي ، وأضاف أن قدرة أميركا على صياغة الاقتصاد الدولي عبر الاتفاقيات التجارية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ستضعف وستتضاءل معها موارد البلاد المالية.

*- ٧ / ١٠ / ٢٠٠٨ : اتخذ وزراء مالية دول الاتحاد الأوروبي عدة إجراءات تستهدف استعادة الثقة في النظام المالي الأوروبي والحفاظ على ثقة المودعين، وذلك عبر زيادة الدعم المقدم للبنوك الكبيرة لمواجهة الفوضى المالية التي اجتاحت العالم بسبب تداعيات الأزمة المالية ، كما اتفق الوزراء على رفع مستو ضمانات الودائع بأكثر من الضعف إلى خمسين ألف يورو مقارنة مع عشرين ألف يورو في ظل القواعد الحالية، وذلك في إطار تشديد الإجراءات الرامية إلى ضمان عدم ضياع الودائع.

*- ٧ / ١٠ / ٢٠٠٨ : بلغ عدد المشتغلين في مؤسسة (سيتي غروب) حوالي ٣٥٨ ألف موظف موزعين في مختلف أنحاء العالم ، وتشرف المجموعة على أكثر من ٢٠٠ مليون حساب بنكي في أكثر من ١٠٠ بلد ، ويعتبر الأمير السعودي الوليد بن طلال أكبر مساهم من الأفراد في سيتي غروب حيث تصل حصته إلى حوالي ٤.٩% في البنك سواء بشكل مباشر أو من خلال شركة المملكة القابضة التي يمتلك فيها حصة تبلغ ٩٥% ، وفي خضم الأزمة المالية العالمية منيت سيتي غروب بخسائر وصلت إلى ٢.٥ مليار دولار في الربع الثاني من العام الجاري وقامت بالاستغناء عن المزيد من الموظفين بسبب تداعيات أزمة قروض الرهن العقاري.

*- ٧ / ١٠ / ٢٠٠٨ : انخفضت أسواق المال الخليجية بصورة كبيرة وبنسب متفاوتة بعد هبوط أسواق آسيا وأوروبا وانخفاض أسواق الولايات المتحدة يوم الجمعة الماضي رغم إقرار الكونغرس الأميركي لخطة الإنقاذ التي اقترحتها إدارة الرئيس بو ، وشهدت سوق السعودية أكبر انخفاض بين الأسواق الخليجية حيث زادت نسبة الهبوط عن ٩% ، وأن سبب الهبوط هو حالة "الهلع" التي تنتاب المستثمرين بسبب الخوف من عودة الأزمة التي تعرضت لها السوق في ٢٠٠٥ ، وشبّه تلك الأزمة بأزمة المنا الكويتية وقال إن السوق السعودية ارتكبت أخطاء مشابهة لتلك التي أدت إلى انهيار سوق المنا قبل أن تعود السوق للتصحيح عام ٢٠٠٦ .

*- ٧ / ١٠ / ٢٠٠٨ : احد الخبراء السعوديين يرى أن تلك الأزمة لا تعدوا أن تكون حلقة أخر من حلقات استخدام أمريكا لهيمنة الدولار وكونه عملة الاحتياط (بدلا من الذهب) من أجل أن يعيش الأمريكي في رفاهية على حساب العالم أجمع بلا استثناء ، أن هذه الأزمة ببساطة هي أن الأموال قد قُدمت لتمويل نمو الاقتصاد الأمريكي، ولمنع انكماش كان متوقعا وطبيعيا عام ٢٠٠١ بعد أطول فترة ازدهار ونمو عاشتها أمريكا، وعندما يمتلئ الدفتر بالديون يُحول ما به من الديون على العالم الخارجي عن طريق بيع بعض مستحقاته للمستثمرين الأجانب وعندما لا يوجد من يشتري سجلات (سندات) هذا الدفتر(دفتر الديون) تجاريا نظرا لارتفاع المخاطرة تصبح البنوك الأمريكية عاجزة عن تقديم المزيد من التسهيلات للشعب الأمريكي وسينقطع التمويل السهل والرخيص فتزول بذلك الدعامات التي كانت تمنع الاقتصاد من أخذ دورته الطبيعية (أي الانكماش بعد الازدهار) وهنا يقوم بوش الابن باقتراح خطة إنقاذ مالية تُجير بها هذه الديون (قروض المنازل) على دول العالم بطريقة رسمية (السندات الحكومية)، ولا تكتفي الحكومة الأمريكية بذلك بل تنتهز الفرصة لضمان زيادة واستمرارية خفض الضرائب وتقديم التمويلات والتسهيلات للشعب الأمريكي لخمس سنوات أخر تحت اسم خطة الإنقاذ المالي والتي سيدفع فاتورتها دول العالم الأخر .

*- ٨ / ١٠ / ٢٠٠٨ : نقلت وكالة (أسوشيتد برس) عن مسؤول في الموازنة الأميركية أن اضطراب أسواق المال أد إلى تبخر نحو تريليوني دولار من مدخرات التقاعد خلال خمسة عشر شهرا.

*- ٨ / ١٠ / ٢٠٠٨ : التحقت إسبانيا بالدول الأوروبية التي تحركت فرديا لمواجهة الأزمة وأعلن رئيس الوزراء الاسباني (خوسيه لويس ثاباتيرو) عن إنشاء صندوق بقيمة ٤١ مليار دولار.

*- ٨ / ١٠ / ٢٠٠٨ : رفع صندوق النقد الدولي تقديراته لتكلفة الأزمة المالية العالمية بـ ١٠٠ مليارإضافية ليصل إلى تريليون وأربعمائة مليار دولار، فقد أغلقت الأسواق الأميركية على تراجع فاق ٥% ، وتراجع (داو جونز) أكثر من خمسمائة نقطة وهي الأدني منذ خمسة أعوام ، ولكن البورصات الأوروبية الرئيسية تعافت من خسائرها الحادة التي منيت بها خلال جلسات تداول الثلاثاء ، وارتفع مؤشر بورصة لندن ثلاثة أعشار في المائة ،أما مؤشر البورصة الفرنسية ارتفع بأكثر من نصف في المائة ، فيما انخفض مؤشر بورصة فرانكفورت بأكثر من واحد في المائة.

*- ٩ / ١٠ / ٢٠٠٨ : سبعة بنوك مركزية كبر في العالم خفضت معدل سعر الفائدة لديها بنصف نقطة بالمائة، وذلك في إطار الجهود المبذولة لامتصاص آثار وانعكاسات الأزمة الراهنة التي يعاني منها الاقتصاد العالمي. فقد خفَّض الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي الأمريكي) معدل سعر الفائدة من ٢ إلى ١.٥ بالمائة، وكذا فعل البنك المركزي الأوروبي الذي خفَّض نسبة سعر الفائدة لديه من ٤.٢٥ إلى ٣.٧٥ بالمائة ، أما البنك المركزي البريطاني، فخفَّض سعر الفائدة لديه من ٥ إلى ٤.٥ بالمائة، الأمر الذي أقدمت عليه أيضا المصارف المركزية في كل من كندا والسويد وسويسرا التي خفَّض كل منها معدل سعر الفائدة لديه بنسبة نصف نقطة مئوية. يُذكر أن هذا هو أكبر خفض في أسعار الفائدة البريطانية منذ تشرين الثاني عام ٢٠٠١ كما أنه

أول خفض استثنائي منذ هجمات ١١ أيلول عام ٢٠٠١ على الولايات المتحدة ، إلا أن الصين خفّضت نسبة سعر الفائدة في بنكها المركزي بنسبة ٠.٢٧ بالمائة فقط ، وجاءت ردود الفعل الأولية للأسواق الأوروبية والأمريكية على قرارات البنوك المركزية خفض معدلات أسعار الفائدة لديها إيجابيا، إلا أن أسعار الأسهم عادت إلى الانخفاض من جديد في وقت لاحق، لأن المستثمرين لم يقتنعوا بأن من شأن تلك الخطوة أن تؤدي إلى حل حقيقي للأزمة المالية في العالم ، فقد أقفل مؤشر داو جونز للأسهم المالية على انخفاض بلغ ١٨٩ نقطة، أي بانخفاض قدره ٢ بالمائة، مسجلا ٩٢٥٨.١ نقطة، وذلك بعد تذبذبه بين مناطق الانخفاض والارتفاع لفترة وجيزة.

*- ٩ / ١٠ / ٢٠٠٨ : مدير صندوق النقد الدولي (دومينيك شتراوس) يصرح بأن العالم "على أعتاب ركود اقتصادي عالمي"، لكن اذا ما تحركت الدول معا، فان الاقتصاد العالمي سوف يتعافى.

*- ٩ / ١٠ / ٢٠٠٨ : توقع المدير العام لاتحاد شركات الطيران الإقليمية الأوروبية أن تتضاعف حالات إفلاس شركات الطيران بأنحاء العالم في فصل الشتاء إلى ما لا يقل عن ٧٠ حالة ، وتكافح شركات الطيران هذا العام في مواجهة مزيج من ارتفاع أسعار الوقود وتباطؤ الطلب الاستهلاكي وتأثير أزمة الرهن الائتماني على السيولة المصرفية .

*- ١٠ / ١٠ / ٢٠٠٨ : افتتحت البورصات الأوروبية على هبوط تجاوز نسبة ١٠% بعد إقبال مذعور على عمليات بيع في آسيا و(وول ستريت) أدت إلى انخفاض في مؤشرات البورصات وصل في طوكيو اليوم ٩.٦% ، اذ سجلت الأسهم في لندن انخفاضا بنسبة ١٠.٢٠% بعد وقت قصير من بدء التداول وسط مخاوف متزايدة بشأن تداعيات الأزمة المالية العالمية ، وفي باريس انخفض مؤشر البورصة الرئيسي بنسبة ٨.٨٣% في حين هبطت الأسهم في بورصة فرانكفورت الألمانية، إذ تراجع مؤشر داكس بنسبة ١٠% ، وفي تركيا انخفضت البورصة بنسبة ٨% في بداية التداولات وهبطت العملة بشكل حاد بعد تراجع حاد في الأسواق الآسيوية ، وانخفضت البورصات الآسيوية بشكل حاد اليوم الجمعة حيث هبط مؤشر نيكي القياسي بنسبة ٩.٦% مسجلا أكبر خسارة له في يوم واحد منذ انهيار أسواق الأسهم عام ١٩٨٧ وسط تزايد المخاوف من تحول الأزمة المالية إلى كساد عالمي ، مؤشر نيكي ينخفض بنسبة ٢٤% في الأسبوع الحالي مسجلا ما يزيد على ضعف خسائره في الأسبوع الذي أعقب انهيار عام ١٩٨٧ ، وفي الأسبوع الحالي انخفض مؤشر نيكي بنسبة ٢٤% مسجلا ما يزيد على ضعف خسائره الأسبوع الذي أعقب انهيار عام ١٩٨٧.

وهبطت الأسهم الأسترالية حيث أغلقت بورصة سيدني على انخفاض بنسبة ٨.٣% مع مواجهة الأسواق العالمية المزيد من الخسائر نتيجة الأزمة المالية العالمية ، وتراجع مؤشر بورصة سيدني (S&P)بنسبة ٨.٣٤% خاسرا ٣٦٠.٢ نقطة مغلقا على ٣٩٦٠.٧ نقطة، ومسجلا أكبر خسارة ليوم واحد بالنسبة المئوية في تاريخه.

وعلقت تايلند التعاملات في بورصتها لمدة ساعة بعد هبوط مؤشرها ١٠.٠٢% وسط أزمة الأسواق العالمية ، وأغلقت بورصة الفلبين على تراجع بنسبة ٨.٣% مسجلة ٢٠٩٧.٨٠ نقطة ، ولجأت السلطات الروسية إلى إبقاء بورصة موسكو مغلقة الجمعة بعد عمليات بيع ضخمة في وول ستريت أمس.

وأكدت الحكومة اليابانية سعيها إلى تقليل آثار هبوط حاد في سوق الأسهم المحلية على الاقتصاد ودراستها تسهيلات ضريبية دعما لأسعار الأسهم ، وعلقت إندونيسيا عمليات التداول في بورصة جاكرتا لليوم الثالث على التوالي عقب قرار السلطات عدم استئناف النشاط في وقت تتدهور فيه

البورصات الآسيوية الأخر ، وكان تعليق التداول في بورصة جاكرتا قد بدأ قبل ظهر الأربعاء الماضي عندما تدهور مؤشر البورصة منخفضا بنسبة ١٠.٤% إلى ١٤٥١.٦٧ نقطة بعد تراجعه ١٠% الاثنين الماضي وخسارته ٤٧% من قيمته منذ بداية العام الحالي.
وفي سوق العملات انخفض الدولار إلى ٩٨.٦٩ ينا من ٩٨.٨٢ ينا أمس بينما بلغ اليورو ١.٣٥٤٨ دولار مقابل ١.٣٥٦٠ دولار أمس ، وارتفعت أسعار الذهب الجمعة في تعاملات بالعقود الآجلة إلى ٩٢٩ دولارا للأوقية (الأونصة) مع إقبال على شراء المعدن النفيس كملاذ آمن بعد خسائر أسواق المال.
وفي سوق النفط هبط الخام الأميركي الخفيف ٤.٢٦ دولارات في عقود تشرين الثاني المقبل إلى ٨٢.٣٣ دولارا وسط مخاوف من أن تؤدي الأزمة المالية العالمية إلى دفع الاقتصاد العالمي للركود، مما يقلص الطلب على النفط ، وانخفض خام القياس الأوروبي مزيج برنت ٣.٥٤ دولارات إلى ٧٩.١٢ دولارا للبرميل.
*- ١٠/ ١٠ / ٢٠٠٨ : انخفض مؤشر البورصة الرئيسي في باريس بنسبة ٨.٨٣% .
*- ١٠ / ١٠ / ٢٠٠٨ : سجلت الأسهم في لندن انخفاضا بنسبة ١٠.٢٠% بعد وقت قصير من بدء التداول وسط مخاوف متزايدة بشأن تداعيات الأزمة المالية العالمية.
*- ١٠ / ١٠ / ٢٠٠٨ : في تركيا انخفضت البورصة بنسبة ٨% في بداية التداولات وهبطت العملة بشكل حاد بعد تراجع حاد في الأسواق الآسيوية .
*- ١٠ / ١٠ / ٢٠٠٨ : شب نزاع دبلوماسي بين ايسلندا وبريطانيا بشأن كيفية التعامل مع مئات الملايين من الودائع البريطانية المحصورة في بنوك ايسلندية منهارة ، وقال رئيس الوزراء البريطاني جوردون براون ان تقاعس ايسلندا عن تأمين تلك الودائع امرا "مرفوض تماما" ، وكان نظيره الايسلندي جير هاردي عبر في وقت سابق عن غضبه لاستخدام بريطانيا قوانين مكافحة الارهاب لتجميد أموال ايسلندية في بريطانيا .
*- ١٠ / ١٠ / ٢٠٠٨ : أعلنت شركة (ياماتو لايف) للتأمين على الحياة في طوكيو إفلاسها لتصبح أول شركة يابانية تعلن الإفلاس جراء خسائرها المرتبطة بالأزمة المالية العالمية. وطلبت الشركة التي تأسست منذ ٩٨ عاما وهي شركة تأمين متوسطة الحجم حمايتها من الدائنين عقب وصول خسائرها إلى ٢٦٩.٥ مليار ين (٢.٦٨ مليار دولار) منيت بها نتيجة الاستثمار في سندات لها علاقة بالرهن العقاري وغيرها واجهت انهيارا سعريا في ظل الأزمة المالية العالمية.
وياماتو هي أول شركة يابانية تعلن إفلاسها منذ عام ٢٠٠١ ولها ١٧٠ ألف عميل لهم عقود مع الشركة حتى ٣١ آذار المقبل وقيمة أصول الشركة تبلغ ٢٨٣.١ مليار ين (٢.٨ مليار دولار) ويعمل فيها ١٠١١ موظفا. وكانت بورصة الأسهم اليابانية قد هبطت اليوم بمستويات كبيرة، حيث أغلق مؤشر نيكي القياسي لأسهم الشركات اليابانية الكبر منخفضا بنسبة ٩.٦% مسجلا أكبر خسارة في يوم واحد منذ انهيار أسواق الأسهم في عام ١٩٨٧ وسط تزايد المخاوف من كساد عالمي نتيجة الأزمة المالية الحالية.
*- ١٠ / ١٠ / ٢٠٠٨ : انخفض مؤشر نيكي القياسي للاسهم اليابانية بنسبة ١١ في المئة مما يجعله يواجه أكبر هبوط في يوم واحد منذ انهيار اسواق الاسهم في عام ١٩٨٧ بفعل مخاوف من ان الازمة المالية ستؤدي الى ركود عالمي.
*- ١٠ / ١٠ / ٢٠٠٨ : قالت وزارة النفط العراقية ان صادرات العراق النفطية هبطت في شهر ايلول لتصل في المتوسط الى ١.٦٥ مليون برميل يوميا بعد ان كانت ١.٧٥ مليون برميل يوميا في آب وهو ثاني هبوط شهري على التوالي .

*- ١١ / ١٠ / ٢٠٠٨ : قال البروفيسور (جوزف ستيجليتز) في جامعة كولومبيا الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد عام ٢٠٠١: "أعتقد أن الأزمة تحمل تغييراً فلسفياً جوهرياً، لقد أدركنا أن الأسواق غير الخاضعة لأي رقابة يمكن أن تقود الى كارثة".

*- ١١ / ١٠ / ٢٠٠٨ : كشفت لندن الأربعاء الماضي النقاب عن خطة بمليارات الجنيهات الإسترلينية لإنقاذ البنوك البريطانية تشمل ضخ ما يصل ٢٥٠ مليار جنيه (نحو ٤٥٠ مليار دولار) من أموال الحكومة في أكبر بنوك البلاد.

*- ١١ / ١٠ / ٢٠٠٨ : خلال مؤتمر صحفي عقده في العاصمة الأميركية واشنطن ، قال(فاروق إقبال) مدير البنك الدولي لشؤون التنمية الاقتصادية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إن النفط كان المحرك الأساسي للنمو في هذه الدول على مد العامين الأخيرين، وبالتالي فإن تراجع أسعاره سيؤدي إلى تراجع النمو.

وذكر إقبال أن خبراء الاقتصاد لد البنك يعملون حاليا على أساس توقعات أن يبلغ متوسط سعر النفط ٧٥ دولارا للبرميل في ٢٠٠٩، علما بأن الأسعار تراجعت من مستويات قياسية قرب ١٥٠ دولارا للبرميل في تموز الماضي لتغلق في معاملات نيويورك الجمعة عند حوالي ٨٠ دولارا فقط. وبجانب سعر النفط من المتوقع أيضا تراجع التحويلات المالية إلى المنطقة وأن يؤثر ذلك على النمو مطلع العام القادم، حيث خفض البنك الدولي توقعاته للنمو في المنطقة منذ تسارعت الأزمة المالية ووصلت تقديراته للعام الحالي ٤% نزولا من متوسط قدره ٥.٧% عام ٢٠٠٧.

*- ١٢ / ١٠ / ٢٠٠٨ : تستعد بريطانيا للشروع في أكبر برنامج إنقاذ مصرفي في تأريخها ، وقالت صحيفة صنداي تايمز إن البرنامج يقتضى إمداد أربعة بنوك وهي (إت بي أو إس)، و(رويال بنك أوف سكوتلند)، و(لويدز تي إس بي)، و(باركليز) بنحو ٣٥ مليار جنيه إسترليني (حوالي ٦٠.٥ مليار دولار).

وأضافت الصحيفة أن هذه الخطوة غير المسبوقة ستجعل الحكومة أكبر صاحبة أسهم في مصرفين على الأقل وهما (إت بي أو إس) و(رويال بنك أوف سكوتلند). وأشارت الصحيفة الى انه من المقرر أن يطلب رويال بنك أوف سكوتلند ، الذي هبطت قيمته السوقية لأقل من ١٢ مليار إسترليني (نحو ٢٠.٤ مليار دولار أميركي) من الوزراء ضمان الحصول على ١٥ مليار جنيه إسترليني (٢٥.٥ مليار دولار) نقدا. وأضافت أن بنك (إت بي أو إس) وهو أكبر بنك يقدم قروضا عقارية في بريطانيا ، يسعى للحصول على عشرة مليارات جنيه إسترليني (نحو ١٧ مليار دولار)، فيما يريد لويدز سبعة مليارات جنيه إسترليني (١١.٩ مليار دولار)، أما باركليز فيحتاج إلى ثلاثة مليارات جنيه إسترليني (نحو ٥.١ مليار دولار).

*- ١٢ / ١٠ / ٣٠٠٨ : على هامـ اجتماعات صندوق النقد الدولي عقدت مجموعة العشرين ، التي تضم أبرز الدول الغنية والناشئة وتشكل ٨٥% من اقتصاد العالم ، اجتماعا حضره الرئيس الأميركي جورج بو ، وتعهدت المجموعة في بيانها الختامي باستعمال جميع الوسائل الاقتصادية والمالية لتأمين الاستقرار وحسن عمل الأسواق المالية ، وتضم مجموعة العشرين دول مجموعة السبع، ودولا من الاتحاد الأوروبي إلى جانب كل من روسيا والصين والأرجنتين والبرازيل والمكسيك وأستراليا والهند وإندونيسيا وجنوب أفريقا والسعودية وتركيا وكوريا الجنوبية.

*- ١٢ / ١٠ / ٢٠٠٨ : أشارت تحليلات إلى أن الأزمة الراهنة هي نتاج عمليات نهب ونصب واسعة ، وفي هذا الاتجاه ذكرت محطة ال (سي إن إن) أن مكتب التحقيقات الفيدرالي يقوم بالتحقيق مع كبار المديرين التنفيذيين لأربع مؤسسات مصرفية أمريكيةكبر ، كجزء من بحث

شامل وواسع لاحتمال وجود فضائح احتيال وراء أزمة الرهن العقاري ، وأشير إلى أن التحقيقات، شملت مديرين ومسؤولين في مؤسسات (فاني ماي) و (فريدي ماك) و(ليمان براذرز) و(إيه آي جي) .

*- ١٢ / ١٠ / ٢٠٠٨ : تعتزم آيسلندا إجراء محادثات مع روسيا لكي تحصل على قرض بقيمة أربعة مليارات يورو (٥.٥ مليارات دولار) من موسكو ، ولكن المحللين يرون أن هذا المبلغ لن يكون كافيا لحل الأزمة الاقتصادية الحادة التي تواجهها البلاد ، وتواجه آيسلندا أسوأ أزمة اقتصادية في تاريخها بعدما أجبرت حكومتها على شراء ثلاثة بنوك كبر ، حيث بلغت ديون تلك البنوك الثلاثة (كاوبتهينج ولاندزبانكي وجليتنير) ما مجموعه ٦٢ مليار دولار. فاضطرت إلى تجميد نشاطاتها، ولم تعد تتمكن من الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأمد تجاه عملائها. وتعرضت أسواقها إلى اضطرابات كبيرة ، وفيما يتعلق بالسيناريوهات التي يمكن أن تواجهها البلاد الواقعة في شمال أوروبا، عبر العديد من المحللين عن اعتقادهم أنه ينبغي على آيسلندا اللجوء إلى صندوق النقد الدولي لإنقاذها ، ويستطيع صندوق النقد الدولي مساعدة هذه الدولة الصغيرة في تغطية حاجاتها الأساسية من الواردات ودعم النظام المصرفي الذي يواجه أزمة وربما المساهمة في دعم عملتها في وقت تجمدت تجارتها ومن الصعب تقدير القيمة الحقيقية لذلك ، وتساءل وزير الصناعة الآيسلندي أوسور سكارفيدنسون هل يساعد الصندوق الدولي والبنوك المركزية والدول الأخر بلاده في حل الأزمة المحلية. ويبلغ عدد سكان آيسلندا الواقعة شمال المحيط الأطلسي بين جزيرة غرينلند والمملكة المتحدة نحو ٣٢٠ ألف نسمة.

*١٤ / ١٠ / ٢٠٠٨ :ستبلغ سرعة النمو الاقتصاد الصينى ٨ الى ٩ % فى اطار ركود الاقتصاد العالمى بشكل عام وان الأزمة المالية العالمية الحالية توجد اساسا فى مجال رساميل الائتمان وليس للصين مشكلة فى الافراط فى الاقتراض اذ أن سوق المال الصينية لم تفتح بشكل عام أمام الخارج وذلك سبب هام آخر لتجنبها التورط فى الأزمة الحالية .

*- ١٥ / ١٠ / ٢٠٠٨ :وضعت مجموعة الدول الصناعية السبع الكبر (الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان وكندا) "خطة تحرك" لمواجهة الأزمة المالية العالمية، وتعهد أعضاؤها بمنع إفلاس المصارف الكبر .

*- ١٥ / ١٠ / ٢٠٠٨ : أقرت بريطانيا خطة تضخ بموجبها ما يصل ٢٥٠ مليار جنيه (نحو ٤٥٠ مليار دولار) من أموال الحكومة في أكبر بنوك البلاد، وتشمل الخطة عرض سيولة قصيرة الأجل على البنوك وإتاحة رؤوس أموال جديدة لها، إضافة إلى توفير أرصدة كافية للنظام المصرفي من أجل مواصلة تقديم قروض متوسطة الأجل، وتشترط الخطة البريطانية على البنوك الحد من المزايا الممنوحة للمسؤولين التنفيذيين وتخفض التوزيعات النقدية في هذه المصارف . وأن قروض(برادفورد آند بينغلي) المقدرة بنحو خمسين مليار جنيه إسترليني، من ضمنها نحو ٤١ مليار جنيه في شكل قروض (رهون) عقارية، لن تباع وستبقى مؤممة لفترة طويلة من الزمن ويعد (برادفورد آند بينغلي) تاسع أكبر مؤسسة للإقراض العقاري في بريطانيا من القطاع الخاص، وتبلغ مدخراته ٢٤ مليار جنيه إسترليني (٤٤ مليار دولار) ويبلغ عدد فروعه ٢٠٠ فرع ، وتمثل القروض السكنية للبنك ما نسبته ٣.٤% من القروض العقارية في المملكة المتحدة .

*- ١٥ / ١٠ / ٢٠٠٨ : أعلن الرئيس الأميركي جورج بو عن خطة قوامها ٢٥٠ مليار دولار لشراء أسهم في المؤسسات المالية الرئيسية بالولايات المتحدة، مؤكدا أن الخطوة لا تهدف إلى الاستيلاء على السوق الحرة ولكن للمحافظة عليها. وستشمل الخطوة شراء حصص في تسع من

كبريات المؤسسات المالية الأميركية بقيمة ١٢٥ مليار دولار أعلنت موافقتها على الخطة وهي (سيتي غروب) و(مورغان تشيز) و(بانك أوف أميركا) و(غولدمان ساكس) و(مورغان ستانلي) و(ويلز فارغو) و(بنك نيويورك ميلون) و(ستيت ستريت) و(ميريل لينـ).
- خطة الانقاذ تقوم على انشاء صندوق لشراء الديون المتعثرة من المؤسسات المالية بمبلغ ٧٠٠ مليار دولار، وتعد اكبر تدخل حكومي في الاسواق المالية منذ الكساد الكبير الذي تعرض له العالم من ١٩٢٩ الى ١٩٣٢، والهدف الاساسي منها هو توفير السيولة اللازمة لمنع انهيار النظام المالي الامريكي .
*- ١٥ / ١٠ / ٢٠٠٨ : أشارت صحيفة فايننشال تايمزإلى أن الأسهم الممتازة التي ستشتريها الحكومة الأميركية ستدر ٥% من عوائد الأسهم وترتفع إلى ٩% بعد خمس سنوات، في حين أن نتائج هذه الأسهم في المملكة المتحدة تصل إلى ١٢%.
*- ١٥ / ١٠ / ٢٠٠٨ : اعتمد البرلمان الفرنسي خطة اقترحتها الحكومة لإنقاذ المصارف بمبلغ ٣٦٠ مليار يورو (٤٩١ مليار دولار).
*- ١٥ / ١٠ / ٢٠٠٨ : أقر مجلس الدوما الروسي (البرلمان) خطة اقترحها الرئيس ديمتري ميدفيديف لإنقاذ القطاع المصرفي في البلاد بقيمة ٦٣ مليار يورو (٨٤ مليار دولار، وسيتم توفير مبالغ الخطة من الاحتياطي النقدي الروسي وبتمويل من بنك التنمية، حيث ستحصل البنوك المتعثرة على القروض من هذه المبالغ ،كما أكد رئيس الوزراء فلاديمير بوتين عزم حكومته البدء في شراء سندات الشركات الروسية بقيمة تصل إلى خمسة مليارات يورو (٦.٦٥ مليارات دولار).وقرر البنك المركزي الروسي تخفيض الاحتياطي الإلزامي للبنوك، في خطوة مؤقتة، إلى ٠.٥% بغية زيادة السيولة في القطاع المصرفي، وإرساء الاستقرار في السوق المالية الداخلية وتعزيز السيولة في القطاع المصرفي الروسي.
*- ١٥ / ١٠ / ٢٠٠٨ : توصلت مجموعة من البنوك وشركات التأمين في ألمانيا إلى اتفاق بشأن تفاصيل خطة لإنقاذ ثاني أكبر شركة للتمويل العقاري بألمانيا وهي (هيبو ريال ستيت) ، ورصد لهذه الخطة حوالي ٣٥ مليار يورو (٥٠ مليار دولار) غير أنها انهارت لأن الضمانات الخاصة بالقروض التي حصلت عليها الشركة من العديد من المؤسسات المالية قد انتهت صلاحيتها ، وذكرت الحكومة الألمانية إنها لن تؤمم الشركة، لكنها ستقدم لها ضمانات بقيمة ٢٦.٦ مليار يورو (٣٨ مليار دولار)، بينما ستحميها البنوك التجارية الألمانية بإقراضها ٨.٥ مليارات يورو (١٢.١٤ مليار دولار).
*- ١٥ / ١٠ / ٢٠٠٨ : اتخذت دول خليجية عدة إجراءات لمواجهة الأزمة المالية وتخفيف حدة التوترات في الأسواق، فقد قرر مصرف الإمارات المركزي أن يتيح للبنوك قروضا قصيرة الأجل من خلال تسهيل بقيمة خمسين مليار درهم (١٣.٦١ مليار دولار). وضخت السعودية والامارات ما يصل الى عشرة مليارات دولار في بنوكهما لتخفيف نقص السيولة ، اذ ضخت مؤسسة النقد العربي السعودي (البنك المركزي) ثلاثة مليارات دولار في بنوك تواجه صعوبات في التكيف مع الاضطرابات المالية العالمية في حين ضخت وزارة المالية في الامارات ٢٥ مليار درهم (٦.٨ مليار دولار) في البنوك في اطار تسهيل بقيمة ٧٠ مليار درهم للتمويل الطارىء. وتراجعت الفائدة على التعاملات فيما بين البنوك يوم الثلاثاء بعد هذه الخطوات فبلغت فائدة اموال ثلاثة اشهر فيما بين البنوك السعودية ٤.٦٣٧٥ % انخفاضا من ٤.٦٥١٢٥% . وفي المملكة العربية السعودية، أعلن المصرف المركزي أنه سيوفر أي سيولة تحتاجها البنوك وقال محمد الجاسر نائب

محافظ البنك، بنوك المملكة تملك أوراقا مالية حكومية قيمتها نحو مائتي مليار ريال (٥٣.١ مليار دولار)، ولديها خيار اقتراض ٧٥% من قيمة هذه الأوراق أي نحو ١٥٠ مليار ريال.

*- ١٥ / ١٠ / ٢٠٠٨ : عرض البنك المركزي الكويتي أموالا لليلة واحدة ولأسبوع ولشهر للبنوك لإظهار استعداده لضمان توفير سيولة كافية بعد الهبوط الأخير للبورصة ، وتأمل الحكومة الكويتية من خلال هذا الإجراء تخفيض أسعار الفائدة بين البنوك، مؤكدة استعدادها لضخ مزيد من الأموال إذا تطلب الأمر ذلك رغم المخاوف من ارتفاع التضخم.

*- ١٥ / ١٠ / ٢٠٠٨ : في قطر اشترت هيئة الاستثمار ما بين ١٠% و٢٠% من رأسمال البنوك المدرجة في سوق الدوحة للأوراق المالية لتعزيز الثقة في السوق ، وتهدف الخطوة القطرية بشراء الأسهم إلى ضخ سيولة لتعزيز قدرة البنوك القطرية على تمويل مشروعات التنمية في المرحلة القادمة بشكل أوسع وتأكيد الثقة الكبيرة في أوضاعها المالية.

*- ١٦ / ١٠ / ٢٠٠٨ : أعلنت المستشارة الألمانية ميركل في خطة إنقاذ مالى ضخمة قيمتها ٥٠٠ مليار يورو (حوالى ٦٨٥ مليار دولار امريكى) تمثل حوالى ٢٠ % من اجمالى الناتج المحلى الالمانى ، وقالت ميركل ان الصناعة المصرفية فى اكبر اقتصاد فى اوروبا تعطلت بالفعل خلال الأسابيع الماضية، كما شهدت سوق الأسهم انخفاضا خطيرا فى الأسعار.

*- ١٦ / ١٠ / ٢٠٠٨ : ارتفع معدل البطالة في بريطانيا إلى أعلى مستو منذ الركود الاقتصادي في بداية التسعينيات ويتوقع الخبراء استمرار ارتفاعه بسبب الأزمة المالية الحالية.وقال مكتب الإحصاء الوطني إن عدد العاطلين ارتفع بشكل حاد ليصل إلى ١.٧٩ مليون عاطل أو ما يوازي ٥.٧% من القوة العاملة منذ عام ١٩٩٩. وتتعلق تلك الأرقام بالربع الثاني من هذا العام المنتهي في آب، وهي فترة تزايد فيها عدد العاطلين بواقع ١٦٤ ألف شخص، وتسببت تلك الزيادة وهي الأعلى من نوعها منذ عام ١٩٩١ في ارتفاع معدل البطالة إلى ٥.٧% مقابل ٢.٥% في الربع الأول من العام.

وقال المكتب إن عدد المتقدمين للحصول على إعانات بطالة ارتفع في أيلول، وللشهر الثامن على التوالي، بواقع ٣١ ألفا وثمانمائة شخص ليصل إلى ٩٣٩ ألفا وتسعمائة عاطل، وذلك في أكبر زيادة شهرية من نوعها منذ عامين تقريبا. وفي مؤشر آخر على التباطؤ الاقتصادي ببريطانيا، كشفت بيانات مكتب الإحصاء عن تراجع كل من عدد العاملين وفرص العمل المتاحة. وقالت هيئة "سي آي بي دي" البريطانية للتنمية البشرية والإدارية إن الدراسات التي تجريها تشير إلى أن الأسوأ لم يأت بعد، حيث إن معدلات التوظيف تتباطأ وعمليات التسريح تتزايد. وقال كبير الخبراء الاقتصاديين في الهيئة جون فيلبوت إن "تأثير أزمة الائتمان ببساطة في تصاعد، وسوف تستمر في التصاعد خلال العام القادم".

*- ١٦ / ١٠ / ٢٠٠٨ : ذكر تقرير لشركة (ليبر) لبحوث صناديق المال ان الصناديق الصينية العاملة فى الاسهم هبطت أكثر من ٥٠ % في الارباع الثلاثة الاولى ، بسبب تقلبات البورصات في الداخل والخارج ، وقد انخفض مجموع أصول صناديق الأسهم -أ للمستثمرين المؤسسيين الاجانب إلى ٧.٣ مليار دولار أمريكي خلال شهر سبتمبر، بنسبة ٥.٩٢ % عن ٧.٨ مليار دولار أمريكي في الشهر السابق.

*- ١٦ / ١٠ / ٢٠٠٨ : اعترف وزير الخزانة الأميركي (هنري بولسون) بمسؤولية بلاده عن الأزمة المالية التي تعصف بالاقتصاد الأميركي والعالمي، وأعرب عن أسفه لوقوع عدد من الأخطاء التي قادت إلى أكبر هزة مالية يتعرض لها العالم في سبعة عقود ، وأوضح بولسون أن

أشخاصا وأطرافا ارتكبوا أخطاء خلال السنوات الماضية، وهي التي تقف وراء الأزمة الحالية ، كما أشار إلى الفشل في ضبط الأسواق وفشل الأنظمة المالية .

*- ١٧ / ١٠ / ٢٠٠٨ : تتوقع الحكومة العراقية خفض ميزانيتها العامة القادمة بمقدار ١٥ مليار دولار بسبب الانخفاض الكبير في أسعار النفط الذي سيضطر الحكومة لخفض تقديرات ميزانية العام ٢٠٠٩ بعدما هبط سعر النفط إلى ٧٠دولارا، وهو أدنى مستو في ١٤ شهرا بينما كانت تقديرات الميزانية في العام الماضي قد بنيت على أساس ١٢٠ دولارا للبرميل ، ويتوقع أن تخفض الحكومة الميزانية إلى ٦٤ مليار دولار من ٧٩ مليارا في تقديرات سابقة ، وأن تصل عائدات العراق من النفط إلى ٧٠ مليار دولار خلال العام ٢٠٠٨، في حين بلغت ميزانية الحكومة للعام ذاته ٤٨ مليارا.

*- ٢٠ / ١٠ / ٢٠٠٨ : ذكر تقرير لصندوق النقد الدولي أن اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى تمتعت بمرونة كبيرة في الأزمة الائتمانية العالمية، لكنه توقع تراجع النمو العام المقبل ، وتوقع الصندوق انخفاض معدل النمو الاقتصادي في منطقة الخليج العربية من ٧.١% خلال ٢٠٠٨ إلى ٦.٦% العام المقبل، وتراجع التضخم من ١١.٥% إلى ١٠% ، وقال مدير منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بصندوق النقد الدولي محسن خان إن النمو الاقتصادي بالشرق الأوسط معرض للخطر بسبب التراجع السريع في أسعار النفط ، وقال خان إن تقدير الصندوق للنمو عام ٢٠٠٩ مبني على افتراض سعر متوسط للنفط يبلغ نحو ١٠٠ دولار للبرميل ونتيجة لذلك فإن بعض التوقعات ستعدل بالخفض لكن ليس بقدر كبير. وعن تأثير تراجع سعر النفط على دول الخليج العربي توقعت وكالة التصنيف الائتماني(ستاندرد آند بورز) مواصلة تلك الدول تحقيق فوائض بالميزانية حتى إذا وصل متوسط سعر النفط إلى ٧٩ دولارا للبرميل في عام ٢٠٠٩ .

*- ٢٠ / ١٠ / ٢٠٠٨ : رئيس الوزراء الفرنسي فرنسوا فيون يعلن ان باريس تطالب بوضع قواعد للنظام المالي الدولي وان لا تتكمن الولايات المتحدة من الاستدانة الى ما لا نهاية على حساب باقي العالم .

وعن تأثير تراجع سعر النفط على دول الخليج العربي توقعت وكالة التصنيف الائتماني ستاندرد آند بورز اليوم الاثنين مواصلة تلك الدول تحقيق فوائض بالميزانية حتى إذا وصل متوسط سعر النفط إلى ٧٩دولارا للبرميل في عام ٢٠٠٩.

*- ٢١ / ١٠ / ٢٠٠٨ : تسببت الأزمة المالية في فقد آلاف الوظائف في وول ستريت وغيرها من المراكز المالية الأخر ، بعد انهيار بنوك واندماج أخر . وكانت الولايات المتحدة أعلنت في وقت سابق من هذا الشهر(تشرين الثاني) أنها فقدت ١٥٩ ألف وظيفة خلال أيلول الماضي.

*أكد رئيس الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية محمد الحلايقة ان الايجابيات التي نجمت عن الازمة تمثلت في انخفاض سعر النفط عالميا ، مؤكدا ان الازمة ستؤدي الى خفض قيمة السلع الرئيسية وقيمة ديون الاردن لانخفاض سعر العملات .

*- ٢١ / ١٠ / ٢٠٠٨ : انخفض سعر الفائدة المعروض بين بنوك السعودية لأجل ثلاثة أشهر إلى ٤.٦٣٧%. وقال مصرفيون إن مؤسسة النقد السعوديقد تضخ مبالغ أخر بالعملة الأميركية في ضوء الظروف الراهنة مضيفين أن المؤسسة أودعت ما بين ٢٠٠ و٣٥٠ مليون دولار في كل بنك. ويتوقع أن يساعد تعديل متطلبات الاحتياطي في تحرير نحو عشرة مليارات ريال (٢.٦٧ مليار دولار)تحتفظ بها البنوك التجارية لد البنك المركزي كاحتياطي نقدي.

*- ٢١ / ١٠ / ٢٠٠٨ : أعلنت وزارة المالية في دولة الإمارات أنها ضخت ٢٥ مليار درهم (٦.٨١ مليارات دولار) في القطاع المصرفي في إطار تسهيل حكومي مخصص لمساعدة البنوك على التكيف مع الأزمة المالية.

*- ٢١ / ١٠ / ٢٠٠٨ : ذكر المدير العام لمنظمة العمل الدولية إن الأزمة المالية يمكن أن تزيد عدد العاطلين عن العمل في العالم، وتوقع أن يفقد عشرون مليون شخص وظائفهم نهاية عام ٢٠٠٩.وأوضح (خوان سومافيا) أن تقديرات المنظمة تشير إلى ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل من ١٩٠ مليون شخص عام ٢٠٠٧ إلى ٢١٠ ملايين نهاية العام المقبل. وأن هذه أول مرة في التاريخ يصل فيها عدد العاطلين إلى هذا الرقم.

وبحسب تقديرات المنظمة فإن عدد العمال الذين يقل أجرهم عن دولار يوميا سيصل أربعين مليونا، في حين سيبلغ من يحصلون على أقل من دولارين نحو مائة مليون شخص.

*- ٢٢ / ١٠ / ٢٠٠٨ : السيد (نوربرت والتر) الاقتصادي الرئيسي للبنك الألماني، أن الاقتصاد الأمريكي لا يمكنه أن يتخلص من شبح أزمة القروض الثانوية إلا في عام ٢٠١٠ على الأقل ، وبما أن القروض العقارية ستؤثرحتما في القروض المصرفية الاخر ، فلم تظهر نهاية الأزمة الاقتصادية الأمريكية حتى الآن، وربما يحتاج تحقيق الانتعا الاقتصادي الأمريكي الى عقد من الزمان أو أكثر.

*- ٢٢ / ١٠ / ٢٠٠٨ : أوضح د. هاني سري الدين أستاذ القانون والرئيس السابق لهيئة سوق المال المصري، أن البورصة المصرية كانت من أكثر بورصات المنطقة تضرراً ، وأوضح أن تضررها كان كبيرا حيث تراجعت يوم الثلاثاء الأسود ٧ تشرين الأول بمعدل ١٦% بوقت كانت فيه معدلات الهبوط في البورصات الأخر الإقليمية والعالمية ما بين ٦ و٩% ، وأرجع سري الدين ذلك التراجع إلى عوامل هيكلية تتعلق بطبيعة البورصة المصرية، والتي يسيطر على التعامل فيها الأفراد وليس المؤسسات سواء كانوا مصريين أو أجانب.

*- ٢٣ / ١٠ / ٢٠٠٨ : اعلن صندوق النقد الدولي ثلاث أولويات هامة للتعامل مع الازمة المالية العالمية أمس في مقر ((بنك اوف مكسيكو)) بمكسيكو سيتى ، وذكر في تقريره ان الاولوية الاولى هى ضمان الكفاية والفعالية لادارة النظام المالي من خلال استثمار اموال لتحسين السيولة في السوق ومراقبة نوعية الاصول ، وافاد بان الثانية هي منع ارتفاع معدل التضخم، قائلا ان البنوك المركزية يجب ان تتصل بنشاط بالاسواق لحمايةالمستو العادي لتوقعات التضخم ،واشار التقرير الى ان الثالثة هى حماية الاسر ذات الدخل المتدنى والتى تعانى بشكل اكبر نتيجة التباطؤ الاقتصادي ،وأضاف الصندوق "ان الاولويات تتطلب ايضا استراتيجية اقو لضمان النفقات العامة."

*- ٢٣ / ١٠ / ٢٠٠٨ : وصف (ألان غرينسبان) المحافظ الأسبق للمصرف المركزي الامريكي (الاحتياطي الفدرالي) الاضطراب الحالي الذي تشهده أسواق المال بانه (تسونامي ائتماني لا يحصل الا مرة في القرن) .

*- ٢٣ / ١٠ / ٢٠٠٨ :اعلن الرئيس الفرنسى نيكولا ساركوز خطة لانشاء صندوق ثروة سايد فى اطار جهود البلاد للتغلب على الازمة المالية العالمية ، وقال ساركوز ان الصندوق يهدف الى " التدخل بكثافة " لحماية الشركات الفرنسية ذات الأهمية الإستراتيجية التى تتهددها ازمة الائتمان العالمية ، وان الصندوق سوف يحول دون سقوط هذه الشركات فى ايد المنافسين الاجانب ، وأضاف " ان هذا الصندوق ليس لدعم الشركات المنهارة، وإنما لتحقيق استقرار رؤوس اموال الشركات التى تمتلك المعرفة والتكنولوجيات الاساسية التى يمكن ان تسقط ضحية

للسعى الضار لاستغلال السوق النقدية بخسة القيمة، وذكر تقرير لصحيفة (لوفيجارو) ان الصندوق وقيمته ٢٠٠ مليار يورو(٢٥٦ مليار دولار امريكى) سيضم صناديق التدخل الحالية التابعة للدولة، واسهم فى الشركات العامة.

*- ٢٣ / ١٠ / ٢٠٠٨ : الرئيس الروسي دميتري ميدفيديف يصرح بان روسيا لم تتأثر بالوضع الصعب الناجم عن الازمة المالية العالمية، وقال أن امامنا فرصة لتجنب حدوث ازمة في العملة، والبنوك، والديون، والتغلب على الصعوبات الحالية بدون ان نفقد الامكانيات التي خلقناها.

*- ٢٣ / ١٠ / ٢٠٠٨ : تدخلت الحكومة الروسية لدعم الروبل بعد الانخفاض الكبير في اسعار النفط وانحسار الاستثمارات الاجنبية ، وكانت احتياطات روسيا من الذهب والعملة الصعبة قد انخفضت في الاسبوع الماضي بحوالي ١٥ مليار دولار .

*- ٢٣ / ١٠ /٢٠٠٨ : البنك المركزي السويدي يحاول دعم اقتصاد البلاد عن طريق خفض نسبة الفائدة بـ ٠,٥ في المئة الى ٣,٧٥ في المئة. وقال البنك إنه ينوي خفض نسبة الفائدة مجددا خلال الاشهر الستة المقبلة ، وفي خطوة غير متوقعه، قررت هنغاريا رفع نسبة الفائدة بـ ٣ درجات مئوية الى ١١,٥ في المئة في محاولة لدعم عملتها (الفورنت) .

*- ٢٣ / ١٠ / ٢٠٠٨ : شهدت كوريا الجنوبية وعدد آخر من الدول سحوبات كبيرة في رؤوس الاموال بسبب قيام المستثمرين بنقل استثماراتهم الى الخارج ، ويقول (روبرت بستون) المحرر المالي في(بي بي سي) إن هذه الظاهرة، التي تشهدها ايضا كل من هنغاريا وآيسلندا وباكستان، تمثل تطورا مقلقا للازمة المالية الدولية .

*- ٢٤ / ١٠ / ٢٠٠٨ : نشر مصرف(يو بي إس) السويسري نتيجة تحقيق داخلي حول الأسباب الحقيقية وراء خسارته الفادحة جراء أزمة الرهن العقاري الأميركية، التي أدت إلى شطب ٤٠ مليار دولار من أصوله، في أكبر خسارة يتعرض لها أول مصرف سويسري، والمصنف الثالث أوروبيا، والأول عالميا في مجال إدارة الثروات الخاصة.

*- ٢٥ / ١٠ / ٢٠٠٨: تحت عنوان "إنقاذ الرأسمالية" دعت صحيفة نيويورك تايمز الأميركية في افتتاحيتها الرئيس الأميركي المقبل إلى إعادة تقييم العقائد المتعلقة بنسخة اقتصاد السوق المتحررة من القوانين التي هيمنت على البلاد منذ عهد إدارة رونالد ريغان.

*- ٢٥ / ١٠ / ٢٠٠٨ : اكد الخبير المصرفي العراقي عبدالعزيز حسون، انه بسبب الترابط والتهاتف على استخدام مفاهيم العولمة عملياً وفكرياً بوعي او بلا وعي فاننا لابد ان نتحوط بشدة حيث يمكننا وعلى العكس من الاخرين الانتفاع مما يجري و خاصة بعد ان اوضح نائب المرشح للرئاسة الاميركي بأن بلاده تنفق عشرة مليارات دولار شهرياً في العراق في حين ان رصيد العراق لديهم يبلغ الثمانين مليار دولار وهي اشارة خطيرة ربما لانها لم تفصح عن النوايا الحقيقية تجاه هذه المليارات الثمانين فحسب ولكن في عدم وجود من اهتم بهذا التصريح من المعنيين في بلادنا الذي ارجح انهم اعتبروه مقارنة لا تستحق القليل من الوقت الثمين.

*- ٢٦ / ١٠ /٢٠٠٨ : أغلق مؤشر(داو جونز) منخفضا ٣١٢.٣٠ نقطة تعادل ٣.٥٩% إلى ٨٣٧٨.٩٥ نقطة، في حين خسر مؤشر(ناسداك) ٥١.٨٨ نقطة أي بنسبة ٣.٢٣% مسجلا ١٥٥٢.٠٣ نقطة، وفقد مؤشر (ستاندارد آند بورز) ٣١.٣٤ نقطة تعادل ٣.٤٥% مسجلا ٨٧٦.٧٧ نقطة.

*- ١ / ١١ / ٢٠٠٨ : تلقي الأزمة الاقتصادية العالمية بظلالها على الأندية الإنكليزية اذ ان مؤسسة (امريكان انترناشونال كروب) الراعي الرسمي لنادي مانشستر يونايتد الانكليزي كادت

تعلن انسحابها من رعاية النادي الذي تبلغ قيمة عقده ٥٦.٥ مليون جنيه إسترليني ،علما أن نادي ويستهام كان قد خسر بالفعل الراعي له لإعلانه افلاسه .

*- ١٠ / ١١ / ٢٠٠٨ : طالب عدد من زعماء الدول وشخصيات اقتصادية عالمية بإعادة النظر في النظام المالي العالمي القائم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بسبب فشله في مواجهة الأزمة المالية، واستبداله بآخر أكثر كفاءة وتوزيعا للمسؤوليات وحقوق اتخاذ القرار ، وآخر هذه المطالبات هو ما يعتزم رئيس الوزراء البريطاني غوردون بروان طرحه في قمة مجموعة الدول العشرين المزمعة في واشنطن منتصف الشهر الجاري، حيث سيطالب بتغير النظام المالي العالمي وتعديل اتفاقية بريتن وودز التي تحكم السياسة النقدية العالمية منذ إبرامها عام ١٩٤٤ .

*- ١٢ / ١١ / ٢٠٠٨ : رأ رئيس الوزراء الماليزي عبد الله بدوي أن الأزمة المالية العالمية الحالية تبرز نظام البنوك الإسلامي بديلا اقتصاديا ناجحا، مشيرا إلى أن هذا النموذج هو ما يحتاجه العالم في الوقت الحالي .

*- ١٢ / ١١ / ٢٠٠٨ : حذر رئيس وكالة الطاقة الدولية من أن تباطؤ الاقتصاد العالمي قد يرغم الوكالة على إجراء خفض آخر في توقعاتها لنمو الطلب على النفط عندما تصدر تقريرها الشهري الخميس ، ورجح (نوبو تاناكا)تخفيض الوكالة توقعات نمو الطلب لأن صندوق النقد الدولي غير تقديراته للاقتصاد العالمي بشكل هائل، وأضاف علينا أن نأخذ هذا في حساباتنا ، من ناحية أخر قال تاناكا إن سعر النفط يتجاوز الحد في النزول وقد هبطت أسعار النفط دون مستو ٥٨ دولارا للبرميل اليوم. وتشير توقعات الوكالة إلى ارتفاع إمدادات النفط العالمية إلى ١٠٦ ملايين برميل يوميا عام ٢٠٣٠ من ٨٤ مليون برميل يوميا عام ٢٠٠٧.

*- ١٣ / ١١ / ٢٠٠٨ : خسرت الصناديق السيادية الخليجية وفق أحدث التقديرات نحو ٤٠٠ مليار دولار جراء الأزمة المالية، هذا ما كشفت عنه مجلة إيكونومست الاقتصادية في معرض تناولها لتداعيات الإعصار المالي العالمي بالنسبة لدول الخليج العربية. وكانت أنظار الغربيين تتجه لهذه الصناديق لتنقذها من أزمتها المالية .

*- ١٥ / ١١ / ٢٠٠٨ : تجمع في واشنطن عشرون زعيما في أكبر قمة عرفتها العاصمة الأميركية منذ عقد كامل يمثلون زعماء ١٩ دولة إضافة إلى الاتحاد الأوروبي تحت مظلة مجموعة العشرين التي تضم اقتصادات ناشئة مثل الصين والبرازيل والهند وجنوب أفريقيا والسعودية والمكسيك وتركيا بهدف زحزحة الاقتصاد العالمي عن حافة الكارثة ،وتتركز القمة حول خمسة أهداف رئيسية تشمل فهم أسباب الأزمة العالمية ومراجعة فاعلية الرد عليها وتطوير مبادئ لإصلاح النظام المالي وأدوات تنظيمه، وإطلاق خطة عمل محددة لوضع هذه المبادئ حيز التنفيذ وإعادة التأكيد على أن مبادئ السوق الحرة هي الطريق الآمن لازدهار مستديم ، ودراسة هيكلية النظام المالي العالمي لمنع حدوث أزمات مماثلة في المستقبل ، وقد اعترف وزير الخزانة الأميركي هنري بولسون بقلة حيلة الإدارة الأميركية في التعامل مع الأزمة وقال في مقابلة مع محطة (سي إن بي سي) الإخبارية "إن الولايات المتحدة كدولة قد أهانت نفسها بالمشكلات التي حدثت هنا."

***- ١٥ / ١١ / ٢٠٠٨ : هاجم الرئيس الفنزويلي اجتماع واشنطن وقال إنه مضيعة للوقت لأنه يستبعد الفقراء ويستضيفه أناس هم سبب المشكلة ، وقال شافيز "حقيقة لا أعرف ماذا سيفعلون في واشنطن، المُضيف هو الملوم"، محملا الرئيس الأميركي مسؤولية تلك الأزمة.**

*** بعض المؤشرات عن الاقتصاد الامريكي ، مركز الازمة المالية : يبلغ الناتج المحلي الإجمالي: ١٣.٨٤ تريليون دولار ، ونسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي ٢.٢% ، اما نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فهي ٤٦ ألف دولار.اما الاهمية النسبية لمساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي فهي : الزراعة ٠.٩%، الصناعة ٢٠.٦%، الخدمات ٧٨.٥% ، ويبلغ معدل التضخم ٤.٤% ، وعدد السكان ٣٠٢ مليون نسمة، ومعدل السكان تحت خط الفقر ١٢% ، اما القوة العاملة فهي ١٥٣.١ مليون نسمة تتضمن العاطلين عن العمل ، ويبلغ معدل البطالة ٤.٦% ، والصناعات الأساسية هي: النفط، الفولاذ، الآليات، الصناعات الفضائية، الاتصالات، الكيماويات، الإلكترونيات، الصناعات الغذائية، السلع الاستهلاكية، الصناعات الخشبية، التعدين، الصناعات العسكرية ، اما قطاع التجارة الخارجية فتبلغ قيمة الصادرات ١.١٤ ترليون دولار ، والاهمية النسبية لجهات التصدير فهي : كندا ٢٢%، المكسيك ١٢%، الصين ١٠%، اليابان ٦%، ألمانيا ٥%، المملكة المتحدة ٥%. وتبلغ قيمة الاستيرادات ١.٩٨٧ ترليون دولار ، والاهمية النسبية لجهات الاستيراد فهي : الصين ١٩%، كندا ١٦%، المكسيك ١١%، اليابان ٨%، ألمانيا ٥% ، وتبلغ قيمة إجمالي الدين الخارجي ١٢.٢٥ تريلون دولار ، وتبلغ قيمة النفقات العامة ٢.٧٣١ ترليون دولار اما الايرادات العامة ٢.٥٦٨ ترليون دولار .**